



PROVISIONAL
A/37/PV.8
1 October 1982
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
الجمعية العامة
محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الثلاثاء ، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد هولاي (هونغارييا)
نائب : السيد جمال (قطر)
(نائب الرئيس)

الناقشة العامة [٩] (تابع)
ألقى كلمات كل من :

السيد بوجا (هونغارييا)
السيد المان جنسن (الدانمرك)
السيد بطرس غالي (مصر)
السيد عبد الحلیم خدام (الجمهورية العربية السورية)
السيد ستنباك (فنلندا)
السيد جوهانسون (آيسلندا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الطقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوعين من تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza
مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة
من المحضر .

82-63043/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد بوجا (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : بالنيابة عن وفد هنغاريا اتقدم اليكم بتنهائي القلبية على انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . ونحن سعداء لان انتخابكم لهذا المنصب الرفيع لانه جاء تعبيراً عن التقدير الدولي للسياسة الخارجية لهنغاريا القائمة على حب السلام وتعبيراً عن الانشطة التي تقوم بها هنغاريا في الامم المتحدة . ونحن ونا خالص الامل في ان الجمعية العامة سوف تضطلع بمهبتها بنجاح وبروح بناءة في ظل توجيهكم .

ان الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة تنعقد في موقف دولي مليء بالتناقضات ومشحون بالخطر . ومنذ العام الماضي تم تصعيد الانشطة المدمرة التي تتهدد السلم والامن ؛ وان التوترات المرتبطة بأحداث معينة ماضية في الازدياد .

ان السبب الرئيسي لتدهور الموقف الدولي يكمن في محاولة الدوائر الامبريالية المتطرفة الاخلال بتوازن القوة القائم بين النظامين العالميين . وتسعى هذه الدوائر الى احراز تفوق عسكري ، ومن اجل هذه الغاية بدأت في تسليح نفسها بصورة لم يسبق لها مثيل . ان هذه الدوائر تسعى لخلق ظروف دولية بحيث تتمكن من فرض ارادتها على الدول الاخرى . ويمكن لسي ان اسوق العديد من الامثلة على الازمات القائمة التي تفاقمت والازمات الجديدة التي انبثقت بمساعدة وتحريض من القوى الرجعية .

ان الدوائر الامبريالية المتطرفة تسعى على نحو منتظم للاضرار بالعلاقات بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية المتقدمة النمو ، وتدمير النتائج التي تحققت في مجال تطوير التعاون بين الشرق والغرب على اساس المصالح المتبادلة . ومن اجل تحقيق أهدافها ، فانها تمارس ضغطا متزايدا على البلدان النامية وعلى حركات التحرير . وتنظم حملات للتشهير والدعاية ضد الدول الاشتراكية وغيرها من الدول التقدمية ، وتحاول دون توقف التدخل في شؤونها الداخلية بذرائع مختلفة .

ونحن على اقتناع بان وقف هذه العمليات هو في صالح شعوب العالم . وما يبشـر بالخير ان نلاحظ ان المزيد من البلدان وجماهير كبيرة من الشعب تعارض اطلاق العنان لسباق التسلح ، وسياسة القوة ، وقعقة السلاح والتدابير الهادفة لخلق التوترات . ان حكومتي تشجب بشدة الهجمات التي شنت ضد الانفراج ، والمحاولات الرامية للسي تسميم المناخ الدولي وتصعيد سباق التسلح . اننا نرى ان اهم مهمة في سياستنا الخارجية نسي الظروف الراهنة هي ان نبذل كل ما في وسعنا للحفاظ على السلم في جميع ارجاء العالم ، وتحسين المناخ الدولي ، وتعزيز الامن الدولي ، والنهوض بقضية نزع السلاح ، وتعزيز الصداقة والتعاون الكاملين بين الدول والشعوب . واننا نواصل تاييدنا لذلك في المحافل الدولية وفي العلاقات الثنائية بين الدول . ونرى انه ينبغي اغتنام كل فرصة من اجل توسيع نطاق التعاون الدولي ، كما ينبغي زيادة الجهود للتوصل الى حلول بناءة للمشاكل التي تقف في طريق ذلك . وهكذا ، فاننا نعلق اهمية خاصة على الحفاظ على العلاقات الثنائية التي نشأت خلال العقود الماضية على اساس مبدأ التعايش السلمي بين الدول مع اختلاف نظمها الاجتماعية . وعلاوة على ذلك ، نرى من الضروري تكثيف الاتصالات السياسية والحوار وتوسيع العلاقات الاقتصادية وغيرها من العلاقات التي تستخدم مصالحنا المتبادلة .

وبغية تحقيق هذه الأهداف ، يتوجب علينا أن نواصل تعزيز دور الامم المتحدة وجعلها اكثر فعالية للحفاظ على قضية السلم .

وتعتبر جمهورية هنغاريا الشعبية رائدا متحمسا لقضية نزع السلاح والحد من القوات المسلحة وخفض التسلح . وتشترك حكومتي بدور فعال في محافل دولية مختلفة لنزع السلاح ، وتسعى أيضا الى دعم قضية نزع السلاح عن طريق علاقاتها الثنائية . واننا نعتقد انه ما من مشكلة من المشاكل الملحة يمكن أن تحل عن طريق التسلح . ولن يؤدي تكديس الأسلحة الى أمن مضمون ومستقر أو سلم ، حتى بالنسبة لتلك البلدان الحائزة على هذه الاسلحة .

ان توازن القوى العسكرية في العالم اليوم يتسم بالتكافؤ بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبين بلدان معاهدة وارسو وبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي . وهناك الآن تكافؤ تقريبي في الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية . ويعتبر هذا التكافؤ نصرا تاريخيا للبلدان والشعوب التي تناضل من أجل الاشتراكية والتقدم والسلام ؛ ولذلك فان هذه البلدان تؤيد الحفاظ عليه ، كما أنها تناضل لضمان بقاء هذا التكافؤ عند أدنى حد مستطاع .

ومن ثم فإن البلدان الاشتراكية ، مع البلدان الاخرى المحبة للسلام ، تبذل جهودا متجددة في الأمم المتحدة ، وجميع المحافل الدولية الأخرى من أجل وقف سباق التسلح الذي يتخذ أبعادا غير معقولة ، ومن أجل تحقيق نتائج هامة وملموسة في مجال نزع السلاح . ويتعزز هذا الهدف بسلسلة من الاقتراحات ومشروعات الاتفاقات التي قدمت للجمعية العامة وهي ترسي التزامات محددة .

وإذا أخذ الوضع الراهن للأسلحة في الاعتبار كان من الطبيعي ان تركز شعوب العالم والحكومات المحبة للسلام اهتمامها على ازالة خطر الحرب النووية . وان حكومتي ، تعلق أهمية قصوى كذلك على نزع السلاح النووي . واننا نوافق للاعتماد السريع للتدابير وابرام الاتفاقات الدولية التي ستخفض سباق التسلح ، وفي الوقت ذاته ، تشكل خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي .

اننا نعتبر التعهد العام من جانب واحد للاتحاد السوفياتي بالألا يكون البادى في استخدام الاسلحة النووية في أية ظروف اسهاما بعيد المدى في قضية السلام ونزع السلاح ولذلك فاننا نرحب به . ان انتهاج مسلك مشابه من جانب جميع الدول النووية سوف يستبعد عمليا امكانية استخدام هذه الأسلحة بالغة الضرر ذات الدمار الشامل ، وهذا من شأنه أن يزيد الثقة بشكل ملحوظ فيما بين الدول ، وسوف يبرر الآمال المتفائلة في نتيجة ناجحة لمفاوضات نزع السلاح . اننا نأسف لحقيقة أن الدول النووية التي لم تتخذ بعد خطوة مشابهة تصر على خططها من أجل استحداث أنماط جديدة من الأسلحة النووية ، بينما يردد بعضها بتلك النظرية السخيفة عن الحرب النووية المحدودة .

من وجهة النظر الخاصة بدعم السلم والأمن العالميين ، فان العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية على درجة كبيرة من الأهمية . وبالتالي ، فان محادثاتهما للحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية وخفضها ، وكذلك القذائف النووية بعيدة المدى لها أهمية خاصة ومن الضروري أن تؤدي هذه المحادثات الى عقد اتفاق عملي عاجل يقوم على أساس من المساواة وعلى الأمن المتكافئ .

ان حظر تجارب الاسلحة النووية في جميع البيئات سوف يلعب دورا رئيسيا في النضال ضد بناء الأسلحة . ومثلنا مثل الكثير من البلدان الاخرى فاننا قد صدمنا بالقرار الاخير من جانب الحكومة الامريكية بعدم استئناف المحادثات الثلاثية بشأن الحظر العام والكامل على تجارب الاسلحة النووية . ونحن نتابع بقلق الحقيقة القائلة بأن هناك تزايدا في عدد البلدان التي تطمح في أن تصبح دولا حائزة على الاسلحة النووية ، ونرى بأن منع انتشار الاسلحة النووية قد أصبح من اكثر المهام الحاحا لأنه يشمل اكبر قدر من المسؤولية . ونتيجة لذلك فان الأمم المتحدة ينبغي أيضا بذل أقصى ما في وسعها لتحقيق هذا الهدف .

ان هدف تعزيز نزع السلاح النووي يجعل من الضروري ان يقترن حل القضايا الاساسية باستكشاف اية طرق اخرى يمكن ان تفضي بشكل مباشر او غير مباشر الى خفض التهديد النووي وفي هذا السياق فاننا نجد أنه يجب بذل المزيد من الجهود للاقلال من نشر الاسلحة النووية ، واقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية ، ومناطق سلام ، وضمانات الأمن للدول غير المالكة للأسلحة النووية ، والحيلولة دون استخدام الاسلحة النووية نتيجة خطأ أو عن غير قصد .

ان الحكومة والرأي العام في جمهورية هنغاريا الشعبية يأسفان نظرا لأنه بسبب الموقف الدولي غير المواتي ، والافتقار الى الارادة السياسية من جانب بعض الدوائر ذات النفوذ فان الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح لم تحقق النتائج المرجوة . وفي الوقت ذاته فانه ينبغي ألا نغفل أهمية ان الأغلبية الساحقة للدول الاعضاء قد أعربت بشكل قاطع في هذه الدورة الاستثنائية عن قلقها ازاء خطر الحرب ، وأعلنت بوضوح ان منع وقوع كارثة نووية يعتبر من اكثر المهام الحاحا وضرورة في عصرنا .

ان حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية تواصل تكريس اهتمامها الخاص بقضية الأمن والتعاون في أوروبا . ورغم أن بلدنا بلد صغير الا أنه يحاول ان يسهم بقسطه ، بما يتناسب مع امكانياته ، من أجل التنفيذ العملي لتوصيات وروح الوثيقة الختامية لهلسنكي . ان وفدنا لاجتماع مدريد ، الذي سيستأنف متابعة المسائل الخاصة بالأمن والتعاون الاوروبي في تشرين الثاني /نوفمبر

القادم ، سوف يعمل على خلق مناخ بناء للمحادثات ومن أجل اعتماد وثيقة ختامية جوهرية ومتوازنة .

ان حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية تهتم بان تكون نتائج اجتماع مدريد ناجحة ، وتعتبر انه من الأهمية بمكان بشكل خاص أن يتخذ هذا المؤتمر مقرا بعقد مؤتمر اوروبي بشأن بناء الثقة والامن ونزع السلاح . ان على وفود الدول المشتركة في اجتماع مدريد ان تستهدى بالرغبة في التوصل الى اتفاق . ان البلدان المشتركة تتحمل مسؤولية كبرى لأن تشكيل الموقف السياسي الدولي واحتمالات نزع السلاح ، ترتبهن الى حد كبير بتطوير العلاقات والتعاون فيما بينها .

ان ازدياد التوتر الدولي يرجع ضمن أمور أخرى الى انه كان من المستحيل تحقيق تقدم جوهرى في القضاء على بؤر التوتر الساخنة ، قديمها وحديثها ، بينما نجد أن الموقف في بعض المناطق لا يزال مستمرا في التدهور ، وان احتمالات ايجاد تسوية تبدوا اكثر بعدا عن أى وقت مضى . ترى حكومة بلادى ان اتخاذ خطوات ملموسة لازالة نقط التوتر الرئيسية والمنازعات المحلية بأسرع ما يمكن وايجاد حلول سلمية للقضايا المتناقضة مهمتان عاجلتان وهامتان .

قد يبدو وغريبا انه في هذا السياق ينبغي أن اشير ايضا الى أوروبا . ففي الماضي كنا نتحدث عن أوروبا باعتبارها منطقة سلام وهدوء . ومع ذلك ، فإن التطورات التي حصلت في السنوات الاخيرة — قرار منظمة حلف شمال الاطلسي باقامة ٥٧٢ صاروخا نوويا متوسط المدى في أوروبا الغربية ، ورفض امريكا التصديق على اتفاقية سولت الثانية ، والخطة الغربية لاتخاذ معدل تصارعي مذهل في بناء الاسلحة والتدخل الغربي المرفوض في الاحداث في بولندا — قد أدت الى زيادة التوتر في قارتنا بدرجة كبيرة . ويحدونا الامل في ان المحادثات السوفياتية الامريكية الجارية سوف تؤدي في نهاية المطاف الى نتائج تعزز استمرار التعاون السلمي فيما بين الدول الأوروبية .

ان الموقف المتوتر للغاية في الشرق الاوسط ، الذي تطور في الشهور الاخيرة ، كان مدعاة لقلق عميق . لقد ظلت هذه المنطقة لعدة سنين مصدرا لاشد الازمات الحاحا في العالم . ان حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية والرأي العام في بلدي يشجبان بشدة سياسة اسرائيل — العدوانية والتوسعية وحربها البربرية ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني ، والتي تهدف المناورات الامبريالية الى فرض سيطرة كاملة على الشرق الاوسط ، قد خلقت تهديدا خطيرا على سلم وامن شعوب هذه المنطقة والعالم قاطبة . اننا نعرب عن تعاطفنا لضحايا تلك المأساة المرعبة التي جرت في لبنان ، ونواصل مؤازرتنا للنضال العادل للشعوب العربية . لقد علم شعبنا باستياء بالمذبحة الدموية التي جرت في لبنان وشجب بشدة هذا العمل الاثيم . ان الامم المتحدة ينبغي عليها ان تتخذ تدابير حازمة لكبح جماح اسرائيل التي دابت على تجاهل قرارات مجلس الامن والجمعية العامة وانتهكت دائما القواعد المبدئية للقانون الدولي .

ان العدوان ضد لبنان هو دليل منذر جديد على حقيقة ان سياسة الصفقات المنفصلة واستخدام القوات العسكرية غير المحدود لا يمكنهما ان يفضيا الى اية تسوية حقيقية لازمة الشرق الاوسط ، بل انهما ، على النقيض من ذلك سوف يؤديا الى تفاقم في تلك المنطقة . ان حكومة هنغاريا ستظل تدافع عن تسوية شاملة وعادلة لازمة في الشرق الاوسط واقامة سلام دائم فسي المنطقة . ومن اجل تحقيق ذلك فانها ترى انه من الملح ان يكون هناك انسحاب تام غير مشروط للقوات الاسرائيلية من الاراضي العربية التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ وكذلك من لبنان ، وضممان

للحقوق الثابتة لشعب فلسطين العربي ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة ، وان تكون هناك ضمانات دولية للامن والوجود المستقل لكافة الدول في المنطقة . وهي تؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي يشترك فيه كل الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . ان اقتراح الاتحاد السوفياتي ذي الست نقاط الذي قدمه ليونيد ايليتش بريجنيف ، السكرتير العام للحزب الشيوعي ورئيس الهيئة الرئاسية للمجلس السوفياتي الأعلى ، يفي بكل هذه المتطلبات ، ومن ثم فاننا نعتبره مقبولا من أجل حل هذه المشكلة .

لقد تآثر تطور الموقف الدولي على نحو ضار نتيجة للنفوذ الشرير للذوات المهمة بالحفاظ على التوتر وزيادته والتي تسعى الى ادراج ما يطلق عليه مسالتي افغانستان وكمبوتشيا على جدول الاعمال بشكل مصطنع . وفيما يتعلق بافغانستان ، فان حكومتنا لاتزال تعتقد ان القضية الرئيسية هي وقف تدخل القوات الرجعية الدولية في الشؤون الداخلية لتلك الدولة . ونحن نؤيد اقتراحات حكومة افغانستان والاتحاد السوفياتي من أجل ايجاد حل سياسي للموقف السائد حول افغانستان . وقد تابعنا باهتمام ما يقوم به الممثل الشخصي للامين العام للأمم المتحدة من نشاط . ونأمل ان تجد الدول المهمة مباشرة بهذا الموضوع طريقة لحل المشكلة من خلال المحادثات التي ينبغي ان تتضمن اعترافا بالحكومة الشرعية لجمهورية افغانستان الديمقراطية بالاضافة الى ضمان امن هذه الدولة .

وكما هو معروف ، فان حكومة جمهورية هونغاريا الشعبية تتضامن مع دول الهند الصينية . وهي ترحب وتؤيد اقتراحات وزراء خارجية دول الهند الصينية الثلاث التي صدرت في تموز/يوليه ١٩٨٢ ، والتي تعتبر دليلا على محاولات هذه الدول من اجل احلال السلام وايجاد حوار جوهري بالاضافة الى اقامة علاقات صداقة وتعاون مع جيرانها . ان المحاولات الجارية بدعم من بقايا النظام السابق ، وهو ما يسمى بالحكومة التالفية ، والرامية الى تقويض النظام القانوني لجمهورية كمبوتشيا الشعبية سيكون مآلها الفشل . واننا على اقتناع بان الاعتراف بالحقائق السياسية الراهنة هو الطريق الصحيح الوحيد نحو ضمان السلم والاستقرار في هذه المنطقة .

ان حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية تهيد اقتراح حكومة جمهورية منغوليا الشعبية من اجل عقد مؤتمر دولي للبلدان الآسيوية وبلدان المحيط الهادى* من أجل مناقشة المسائل المتعلقة بابرام اتفاقية حول عدم استخدام القوة وعدم الاعتداء المتبادل . ومن العوامل القائمة منذ زمن طويل والتي تعيق اى تقدم في الحالة الدولية ، ينبغي ان نذكر المشاكل الناتجة عن مسألة كوريا . ان حكومتى لاتزال تهيد النضال العادل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقضية التوحيد السلمي والديمقراطي لشطرى هذا البلد دون اى تدخل من الخارج . وحكومتى تعلق اهمية قصوى على اعادة الوحدة الاقليمية لجمهورية قبرص وسياسة عدم الانحياز التي تنتهجها حكومتها . وهي تهيد حلا سلميا عن طريق التفاوض لمسألة قبرص يتمشى مع مصالح كلتا الطائفتين في هذه الدولة وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . وتهيد الجهود التي تبذل من اجل تحقيق هذا الهدف .

ولاشك ان العديد من المتحدثين في دورة الجمعية العامة هذه سوف يعربون عن قلقهم المشروع ازاء حقيقة ان الامبريالية والاستعمار الجديد يزيدان من ضغوطهما على البلدان النامية وبلدان حركة عدم الانحياز ويحاولان احباط نجاح حركات التحرر الوطنية من اجل الحفاظ على مصالحهما . وأود أن أؤكد من جديد من هذا المحفل تاييد حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية لنضال الشعوب من أجل التقدم الاجتماعي والاستقلال الوطني وتقرير المصير ، ورفضنا للقسمع الاستعماري واطماع الاستعمار الجديد . اننا نعارض بكل شدة التمييز العنصرى ونشجب سياسة الفصل العنصرى .

اننا نعتقد أن الأمم المتحدة يتعين عليها أن تلعب دورا أكثر حزما وفعالية من أجل التصفية النهائية لآثار الاستعمار ومن أجل ضمان حق جميع الشعوب في تقرير المصير . ان النزاع المسلح الذي جرى في الشهور الأخيرة في جنوب الأطلسي فيما يتعلق بجزر فوكلاند (مالفيناس) قد أوضح كذلك ، كيف يمكن أن تثور مشاكل دولية معقدة وشاملة نتيجة للآثار المتبقية عن النظام الاستعماري . وبإله من تهديد خطير للأمن يمكن أن تسببه هذه المشاكل . اننا نعتقد أن هذه المشكلة أيضا ينبغي أن تحل عن طريق المفاوضات ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا ما زال يحتل ناميبيا بالرغم من قرارات الأمم المتحدة وجميع الجهود التي بذلتها القوى التقدمية في العالم لحل هذه المشكلة . ان الموقف في الجنوب الافريقي خطير ويهدد السلم والأمن الدوليين . ومن ثم فانه من المهام العاجلة للغاية أن يتقرر مصيرناميبيا لضمان تحقيق استقلالها . ان حكومة بلادي تؤيد النضال العادل الذى يشنه شعب ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) مثله الشرعي الوحيد ضد المحتلين من جنوب افريقيا ، من أجل تحقيق استقلال قومي فعلي . ان هنغاريا ترفض المؤامرات الغربية التي تهدف الى الحفاظ على السيطرة الاجنبية في المجالات الاقتصادية والسياسية ، ومن أجل الحفاظ على نفوذ حكومة جنوب افريقيا العنصرية في ناميبيا . انها تصر على تنفيذ خطة الأمم المتحدة . ويمكن تنفيذ تسوية تفاوضية على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى لا بد وأن ينفذ دون تعديل أو تشويه .

وفي وقتنا هذا ، فاننا كثيرا ما نسمع ونقرأ أنباء عن ضغوط وتهديدات ضد غرينادا وكوبا ونيكاراغوا وغيرها من دول أمريكا اللاتينية ، وعن ذلك النضال الباسل للوطنيين في السلفادور وعن الأعمال التي تجرى ضد النظم الديكتاتورية في كثير من الدول في أمريكا اللاتينية . اننا نشعر أن حق الشعوب في تقرير المصير ينبغي أن يحترم في هذه المنطقة . اننا نشعر أن حركة عدم الانحياز هي عامل ايجابي هام في الحياة الدولية . ان زيادة المؤامرات الامبريالية في الآونة الأخيرة من أجل تفتيت هذه الحركة والقضاء عليها يشير

قلقنا . واننا على ثقة أنه حتى في هذه الظروف ، فان دول عدم الانحياز يمكنها أن تستمر في تعزيز وحدتها التي تناهض الامبريالية وأن تحافظ عليها ، وكذلك على ولاء الحركة لمبادئها السامية .

ان بلدى يهتم اهتماما بالغا بأن تسير العلاقات المالية والتجارية والاقتصادية والدولية بطريقة تعود بالفائدة على الاقتصاد العالمي . ويتعين عليّ أن أعلن ، مع الاسف ، أن الآثار الضارة لتزايد التوتر في العلاقات الدولية تخيم بآثارها تقريبا على جميع مجالات التعاون الدولي الاقتصادي والتجاري والعالي والعلمي ، وكذلك على التعاون التقني ، اننا نرفض بشدة سياسة العقوبات الاقتصادية والحظر والمقاطعة والتمييز ضد الدول الاشتراكية ان مثل هذه السياسة كانت وما زالت غير قادرة على تحويل الدول الاشتراكية عن خططها من أجل بناء مجتمع جديد ، ومزيد من التقدم . ان مثل هذه التدابير لا يمكن الا أن تفضي الى تدهور أكثر في المناخ الدولي . ان انتهاج هذا المسلك لن يكون له أثر ضار على العلاقات بين الشرق والغرب فحسب ، بل سوف يعود بالضرر أيضا على مصالح بلدان العالم النامي ، بينما يجعل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد على أساس ديمقراطي وعادل أمرا بعيد المنال .

ان حكومة بلادى تؤمن بضرورة القضاء على المصاعب التي تقف في وجه التعاون الاقتصادي الدولي ، وأن تتمتع جميع بلدان العالم كبيرها وصغيرها ، بالفوائد المترتبة على التوزيع الدولي للعمل على قدم المساواة ودون أى نوع من التمييز . رغم التوتر الكبير في العالم والعمليات غير المواتية في مجال السياسات الدولية ، فاننا نعتقد أن امكانيات احداث تطور سلمي لم تستنفذ بعد . ان هذا المسار يمليه العتل وتتطلبه مصالح شعوب العالم . اننا على قناعة بأن أى عمل مشترك من جانب جميع الدوائر السياسية والقوى الاجتماعية المهمة بالحفاظ على العلاقات الدولية السلمية وعلى التعاون فيما بين الدول ، سوف يسود في نهاية المطاف على سياسة المواجهة . ولتحقيق هذا الهدف فان جمهورية هونغاريا الشعبية على استعداد أن تنضم الى الجهود التي تبذلها جميع

البلدان التي تنتهج سياسة مسؤولة ومرتنة . ان وفد بلادى سوف يواصل العمل بهـذـه الروح خلال الدورة الحالية للجمعية العامة .

السيد المان جنسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشرف بمخاطبة الجمعية العامة باسم الاتحاد الأوروبي والدول العشر الأعضاء فيه . وبهذه الصفة يسعدني أن أهنيكم ، سيدى الرئيس ، على انتخابكم لرئاسة الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة .

أود أيضا أن أعرب عن تقدير الاتحاد للرئيس السابق لما أبداه من روح قيادية في مناسبات عديدة خلال السنة الماضية .

وتود الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضا أن تهنيئ الأمين العام الجديد الذى يحضر أول دورة عادية لهذه الجمعية بصفته هذه . ان جهوده الدؤوبه من أجل السلم أثناء العام الأول من ولايته ، قد أثارت اعجابا عالميا به .

ان التزام الأمين العام الراسخ بالنهوض بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة قد تجلّى بصورة باهرة في تقريره المدرّوس والحافز على التفكير ، عن أعمال المنظمة . ويجدر بنا نحن بلدان العالم ، أن نمثل لمشورته القائلة بأنه ينبغي لنا ، كخطوة أولى هامة ، أن نجدد بصورة واعية التزامنا بالتماس حلول تفاوضية لمشاكل العالم الكثيرة عن طريق التقيد الصارم بميثاق منظمتنا .

ان العالم يقدم اليوم صورة قاتمة . ويصعب بصورة متزايدة أن نواصل التفاؤل بشأن المستقبل ، فما زالت نزاعات خطيرة تنشب في أجزاء كثيرة من العالم في الفترة التي انقضت منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، وما زال الخطر يكمن في امكانية تصاعد المنازعات المحلية والاقليمية بحيث تبلغ الصعيد العالمي .

ان العالم في برائن أسوأ نكسة اقتصادية وتجاوز جميع الامم ، ولا سيما البلدان النامية بتعريض المنجزات التي حققتها بشق النفس عن طريق التعاون الدولي للخطر . ويجرى انتهاك حقوق الانسان الأساسية بصورة متزايدة في أجزاء كثيرة من العالم .

وتستدعي هذه المجموعة من التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم عملا حاسما وتعاوننا بناء . ويستلزم الوضع شيئا يختلف عما تقوم به كل أمة بصورة منفردة لحل مشاكلها وتجاوزه . ولا بد من التحلي بالحكمة والدراية السياسية اذا كنا سنواجه هذه التحديات وعلينا أن ندرك الترابط المحتم الذي يتسم به العمل اليوم . ويجب أن نتعلم ، كما قال الأمين العام بحق في تقريره السنوي :

" . . . التفرقة بين الفائدة القصيرة الأجل والتقدم الطويل الأجل ، وبين المواقف المناسبة سياسيا والهدف الذي لا غنى عنه المتمثل في ايجاد نظام عالمي سلمي متحضر . " (A/37/1 ، ص ٢)

ان الأمم المتحدة توفر الاطار والمحفل الكفيلين باستيعاب مصالحنا والتوفيق بينها اذا قبلنا الآثار المترتبة على ترابطنا . وينبغي أن نبذل جهدا حاسما لاستغلال الفرص المتاحة لنا . وينبغي أن نلتزم تسوية المنازعات ، التي تفرق بيننا ، بالوسائل السلمية . وعلينا أن نستخدم الأجهزة الدولية المتاحة للنهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب ويجب أن نكرس انفسنا للنهوض بحقوق الانسان في جميع أرجاء العالم وحمليتها . ويتعهد الاتحاد الأوربي ، والدول العشر الأعضاء فيه بالتعاون التام في تحقيق هذه الاهداف الأساسية . ونؤمن بشده بأن علينا أن نضطلع بدور وأن نساهم بنصيب فسي هذا المسعى العظيم . ونحن نود أن نساهم بقسطنا في مشاركة مشمرة . وبالتعاون مع دول العالم الأخرى . ونحن نتفهم رغبتها في الدفاع عن سيادتها وسلامتها الاقليمية ونؤيدها في ذلك . ونسلم أيضا بأن عدم الانحياز الحقيقي هو عنصر هام في صيانة الاستقرار الدولي ، يمكن أن يساهم بقسط هام في تحقيق التسويات السياسية للمنازعات التي تحيق بالعالم .

وكذلك يعتقد الاتحاد الأوربي بشده أنه يمكننا عن طريق التعاون والمشاركة أن نتصدى لمشاكل الاجفاف التي تنهك الاقتصاد العالمي ، وسوف نواصل جهودنا فسي

هذه الميادين بنشاط حثيث ، ونتطلع الى بناء مشاركة على أساس الثقة المتبادلة اللازمة لتحقيق هذه الاهداف الهامة .

لقد كانت النكسات الخطيرة في العلاقات بين الشرق والغرب عنصرا أساسيا فسي الوضع الدولي المتردى أثناء السنوات الأخيرة ، وقد شهدت السنوات الماضية انتهاكات جديدة ، باعثة على القلق ، للمبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة . لقد ساهم استمرار احتلال أفغانستان وما يتجلى فيه من استعداد الاتحاد السوفياتي لتحقيق أهدافه من خلال استخدام امكانياته العسكرية الضخمة في خلق مناخ يتسم بالريبة والتوتر .

كما أن الاحداث المفجعة التي وقعت في بولندا منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي التي تمت تحت ضغط ، قد أحدثت أيضا أثرا سلبيا كبيرا على مجمل العلاقات بين الشرق والغرب . وتبعث هذه الأحداث - التي تدور في قلب أوروبا - على عميق القلق لدى الدول العشر . وقد دعت الدول العشر مرارا الى الغاء الأحكام العرفية والافراج عن المعتقلين واعادة اقرار الحوار الحقيقي مع الكنيسة ونقابة التضامن . وسوف تواصل الدول العشر حيث السلطات البولندية على تنفيذ نواياها المعلنة فيما يتعلق باعادة اقرار الحريات المدنية وعملية الاصلاح في بولندا في أقرب وقت ممكن .

وبغية وقف الاتجاهات السلبية الحالية ولتنمية علاقات أساسية ومتوازنة بين الشرق والغرب بهدف تحقيق الانفراج الحقيقي لا بد من ازالة بواعث التطورات السلبية في العلاقات بين الشرق والغرب بغية اعادة الاحترام لمبادئ ميثاق الامم المتحدة والوثيقة الختامية لمؤتمر هلسينكي ، ولضمان التعاون المفيد بصورة متبادلة عن طريق الحوار والمفاوضات . وقد سبق أن أبدينا استعدادنا للمساهمة في التطوير الايجابي للعلاقات بين الشرق والغرب ، ونحن نحث الاتحاد السوفياتي على ابداء استعداد مماثل .

وهناك قلق شعبي كبير في الوقت الحالي بشأن التوتر العالمي واستخدام بعض البلدان للقوة مما يشكل انتهاكا لميثاق الامم المتحدة واختلالا للتوازن في ميداني الأسلحة النووية والتقليدية على السواء . ان هذه الحالة تبعث على الارتياح على الصعيد الدولي

وكذلك تبعت على القلق الشعبي ، ويظهر هذا القلق في أشكال كثيرة في الدول التي تضمن فيها حرية التعبير . وتدرك حكومات الدول العشر هذه المشاغل وتتفهمها . وما من شك لدينا في أن القلق نفسه يساور شعوب الدول التي قمع فيها حتى الآن ، للأسف ، التعبير العلني عن المشاعر الشعبية بشأن تزايد الأسلحة وما يترتب على ذلك من القاء عبء على الكيانات الاقتصادية المتعثرة بالفعل .

وقبل بضعة أشهر اجتمعت الدول الأعضاء في هذه المنظمة في الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . وكانت الحكومات والشعوب في جميع أرجاء العالم تتطلع إلى هذا الحدث على أمل أن يؤدي إلى توفير زخم جديد لعملية نزع السلاح ، وأن يؤدي ذلك إلى تخفيض الأسلحة والنفقات العسكرية الباهظة بيد أن نتائج الدورة كانت مخيبة للآمال ولكن الدول العشر ترى أن الأمر بالغ الأهمية هو أنه قد تم التقييد بمبدأ توافق الآراء . وعلاوة على ذلك ، فلقد أكدت الدورة بصورة غير مشروطة ، الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى التي عقدت في عام ١٩٧٨ . وسوف تشكل الآراء التي جرى التعبير عنها في تلك الدورة أساساً مفيداً للمناقشات والمفاوضات في المستقبل . ويجدر بنا أن نلاحظ أن الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح قد وافقت على مواصلة العملية التي بدأتها الدورة الاستثنائية الأولى .

وسوف تبذل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كل جهد في المساعدة على تحقيق هذا الواجب الهام ، وسوف تواصل دعم جميع المقترحات البناءة التي تؤدي إلى التخفيضات في الأسلحة وتحظر بعض أنواع من الأسلحة والتي تعزز الثقة وتضمن أمن جميع الدول . وفي هذا الصدد تؤيد الدول العشر بشدة الجهود البناءة الواقعية التي بذلت في المحفل التفاوضي الوحيد وهو لجنة نزع السلاح في جنيف وفي محافل أخرى .

وترحب الدول العشر بالمفاوضات التي بدأت هذا الصيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن التخفيضات المتبادلة في الأسلحة النووية . وما من شك في أن

هذه المفاوضات ستكون صعبة ، بيد أننا نأمل في أنها ستتمخض عن اتفاق مبكر بشأن تخفيضات كبيرة في هذه الاسلحة .

كما نرحب بالمفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن القوات النووية المتوسطة المدى التي تجرى داخل اطار محادثات خفض الاسلحة الاستراتيجية .

ومن المعروف تماما أن هذه الأسلحة تبعث على قلقنا بوجه خاص ، ونأمل في أن تسفر المفاوضات عن تحقيق نتائج ملموسة في المستقبل القريب .

ويجب السعي حثيثا بصورة متوازية مع الرقابة على الاسلحة ونزع السلاح في الميدان النووي ، الى تحقيق تخفيضات كبيرة في ميدان الاسلحة التقليدية .

فيما يتعلق بأوروبا الوسطى ، فان الجهود الرامية الى ايجاد توازن حقيقي على مستوى أدنى للقوات بين الشرق والغرب لا تزال مستمرة في فيينا منذ عام ١٩٧٣ ، لكن التقدم كان بطيئا . ومع ذلك ، فان الدول العشر تلاحظ ان المشتركين الغربيين يرون ان آفاق الاتفاق قد ازدادت عقب التقدم بمقترحات جديدة ومحددة في فيينا . وان تنفيذ هذه المقترحات من شأنه أن يؤدي الى تخفيضات لها قيمتها وبذلك يسهم في ايجاد علاقة أكثر استقرارا بين الشرق والغرب وفي تعزيز السلم والأمن في أوروبا .

وعلاوة على ذلك ، فقد أعلنت الدول العشر عن تأييدها لعقد مؤتمر خاص بنزع السلاح في أوروبا على أساس ولاية محددة ليتفاوض في المرحلة الأولى بشأن تدابير للثقة والأمن يمكن التحقق منها وتتمس بطابع الالتزام وبالأهمية العسكرية وتسرى على أوروبا بأسرها . وينبغي ألا تقتصر الجهود الرامية الى تحسين العلاقات بين الشرق والغرب على الرقابة على الأسلحة . وتوجد حاجة ماثلة وماسة الى اجراء حوار شامل بين الشرق والغرب بشأن مواضيع أخرى اقتصادية وسياسية على حد سواء وتعتبر العملية التي شرع فيها المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في أوروبا قناة بالغة الأهمية لهذا الحوار . وتأمل الدول العشر مخلصا في أن يكون من الممكن عند استئناف اجتماع مدريد للمتابعة في اطار عملية المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في أوروبا في تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام التوصل الى اتفاق بشأن وثيقة ختامية تتسم بالتوازن والطابع الأساسي . وينبغي لمثل هذه الوثيقة أن تبرز احراز تقدم ملموس في اطار البعد الانساني لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وأن تتضمن ولاية محددة لعقد مؤتمر خاص بنزع السلاح في أوروبا . وفي رأى الدول العشر ان المشروع الذي قدمته البلدان المحايدة وبلدان عدم الانحياز لا يزال يشكل نقطة انطلاق صالحة لعملية التفاوض في مدريد .

منذ الدورة العادية الأخيرة للجمعية العامة وفي أعقاب أحداث لبنان ، التي تعتبر آخر عنصر في سلسلة العنف والعنف المضاد في المنطقة ، ازداد الموقف في الشرق الأوسط ترويا . وخلال الأشهر القليلة الماضية شغلت المشاكل المتصلة بهذا الموقف مجلس الأمن مرارا وتكرارا وكذلك الجمعية العامة . فالأخطار المحيطة بالسلم الدولي يجب أن تكون واضحة لنا جميعا .

ان الدول العشر لتذكّر بادانتها الشديدة للغزوا السرائيلي للبنان . ويفزعنا ما لحق ببلبنان وسكانه المدنيين من معاناة أليمة وضرر جسيم . ان أعدادا كبيرا من النساء والرجال والأطفال

الأبرياء قد قتل أو أصيب بجراح كما أصبحت ألوف عديدة بلا مأوى . فلقد أصبنا بصورة خاصة بالصدمة والاشمئزاز نتيجة للمذبحة التي ارتكبت ضد الفلسطينيين المدنيين في بيروت . ولقد شجبت الدول العشر بشدة هذا العمل الاجرامي . ومن الواضح الجلي ان الضرورة تقتضي اجراء تحقيق رسمي فسي الظروف التي أحاطت بهذا الحادث .

وتؤكد الدول العشر من جديد تضامنها مع بلد صديق عانى سكانه معاناة قاسية للغاية وأصبح استقراره الهش مهددا بصورة خطيرة . والدول العشر لواقثة من ان الشعب اللبناني سيتمكن من التوصل الى تحقيق المصالحة الوطنية . ان وجود بعض أعداد من هذه الدول في القوة متعددة الجنسية التي شكلت بناء على طلب الحكومة اللبنانية تشيا مع أهداف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة انما يقف شاهدا على تمسك الدول العشر باعادة اقرار سلطة الحكومة اللبنانية وتجدر هذه الدول عرضها بالمساعدة في اغائة هذا البلد واعادة تعميمه* .

ان الدول العشر تؤكد من جديد تمسكها باستقلال لبنان ، وسيادته وسلامته الاقليمية ووحدته الوطنية ، وكلها أمور لا غنى عنها للسلم في المنطقة .

وترى الدول العشر ان ارساء سلم دائم في لبنان يتطلب الانسحاب الكامل والسريع للقوات الاسرائيلية من ذلك البلد ، وكذلك خروج جميع القوات الأجنبية فيما عدا تلك القوات التي تصح بوجودها حكومة لبنان . وستؤيد الدول العشر أى جهود ترمي الى تحقيق هذه الغاية .

وتؤكد الأحداث في لبنان ان الحاجة الى تسوية تفاضية وشاملة للنزاع العربي الاسرائيلي أصبحت أكثر إلحاحا الآن من أى وقت مضى . وعلاوة على ذلك ، تؤكد الدول العشر انه لا يمكن تحقيق سلم أو استقرار حقيقي في المنطقة ما لم يتم الاعتراف أيضا بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وهكذا ، فاننا لا نعتقد انه من الحكمة أو من العدل أن تسعى اسرائيل لحرمان شعب آخر من الحق الذى تدعيه لنفسها .

ان الدول العشر لا تزال مقتنعة بأنه لا بد من قبول مبدأين أساسيين والتوفيق بينهما أولا هما : الحق في الوجود والأمن لجميع الدول ، والعدالة لجميع الشعوب . ان التزامنا بحق اسرائيل في أن تعيش في أمن وسلم لهو التزام أساسي لا يتزعزع . وهكذا الحال أيضا بالنسبة لالتزامنا بحقوق

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جمال (قطر) .

الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بكل ما ينطوى عليه ذلك . وينعكس هذا النهج انعكاسا تاما فسي المبادرة الفرنسية المصرية المعروضة الآن على مجلس الأمن .

ومما يشجع الدول العشر ان هذه المبادئ والحاجة الى التوفيق بينها تحظى بقبول متزايد كأساس لتسوية دائمة وعادلة وشاملة .

اننا لنرحب بالمبادرة الامريكية الجديدة الواردة في الخطاب الذي أدلى به الرئيس ريغان في الأول من أيلول / سبتمبر الحالي . ان انها تتيح فرصة هامة لاجراز تقدم سلمي بالنسبة للقضية الفلسطينية وخطوة صوب التوفيق بين التطلعات المتضاربة للأطراف .

ويتعين على جميع الأطراف أن تفتنم الفرصة الحالية للشروع في عطية للتقارب المتبادل تؤدي الى تحقيق تسوية سلمية شاملة . وفي هذا السياق ، نؤكد على أهمية البيان الذي أعتمده رؤساء الدول والحكومات العربية في قاس في التاسع من أيلول / سبتمبر الجارى ، والذي ننظر اليه كتعبير عن الارادة الجماعية للشركين ، بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية ، للعمل من أجل تحقيق سلم عادل في الشرق الأوسط يشمل جميع الدول في المنطقة بما فيها اسرائيل . ونحن ندعو الآن الى تعبير مماثل عن العزم على تحقيق السلم من جانب اسرائيل .

وتوضح الدول العشر قلقها المستمر ازاء السياسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة . ونكرر ان المقررات الاسرائيلية المتعلقة بالقدس الشرقية ومرتفعات الجولان انما تتناقض والقانون الدولي ومن ثم فهي باطلة في أعيننا . وبالمثل ، فاننا ننظر الى البرنامج المستمر لبناء المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة على انه غير شرعي وعقبة أساسية تعرقل مساعي السلم وتهيئة مناخ الثقة بين الأطراف .

وتود الدول العشر أن ترى الشعب الفلسطيني في وضع يتيح له تحقيق مطالبه بوسائل سياسية وعن طريق التفاوض . واذنا ما أريد للمفاوضات أن تنجح فان الدول العشر تعتقد انه يجب أن يتمكن الشعب الفلسطيني من الالتزام بها ومن أن يمثل فيها . ونتيجة لذلك ، لا يزال موقف الدول العشر قائما على أساس ضرورة اشترك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات .

سوف تستمر الدول العشر في عملها النشط في مواصلة جهودها للنهوض بتسوية سلمية تتشس مع هذه الخطوط . ونحن نعترف بوضوح بانه يتعين على الأطراف المعنية بصورة مباشرة أن تتفاوض بشأن

تصوية دائمة فيما بينها . وستواصل الدول العشر اتصالاتها مع جميع الأطراف وستوسع من هـذـه الاتصالات للمساعدة في تحسين شروط هذه المفاوضات .

كما أعلنت الدول العشر في تصريحاتها السابقة ، فانها لا تزال تشعر بقلق عميق ازاء النزاع بين العراق وايران والذي لا يزال مستمرا منذ عامين وحتى الآن بما سببه من سقوط عدد كبير من الضحايا ومن دمار مادي كبير . وتدعو الى التوصل الى حل سلمي عاجل للنزاع وفقا للمبادئ التي اعتمدها المجتمع الدولي مثال تلك التي حددتها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره ٤٧٩ (١٩٨٠) الصادر في الثامن والعشرين من ايلول / سبتمبر عام ١٩٨٠ و ٥١٤ و ١٩٨٢) الصادر في الثاني عشر من تموز / يوليه الماضي .

لقد أعلنت الدول العشر في مناسبات عديدة سياستها بشأن مشكلة قبرص . وقد دأبنا على
تأييد جهود الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التوصل الى حل دائم . وقد تم برعايته اقرار اجراء
المحادثات بين الطائفتين بصورة منتظمة ، وكما ذكر الأمين العام فان هذا لا يعني ان العناصر
الموضوعية المعروفة للمشكلة القبرصية هي في طريقها الى الحل واننا نرغب باخلاص ان يتجلى حسن النية
اللازم حتى يمكن احراز تقدم صوب تحقيق حل عادل ودائم لهذه المشكلة الخطيرة ، أي حل يصون
فعلا وحدة جمهورية قبرص وسلامة أراضيها واستقلالها .

ما زالت بلدان القارة الافريقية تواجه مهمة صعبة تتمثل في حسم النزاعات الداخلية والخارجية
بالوسائل السلمية . وتؤيد الدول العشر سعي افريقيا من أجل تحقيق تنمية سلمية . واذ نشق فسي ان
الصعاب التي تواجه حاليا منظمة الوحدة الافريقية سوف يتم التغلب عليها فاننا نأمل في ان تتمكن المنظمة
من مواصلة تأدية دورها الفريد بوصفها محفلا للعمل المتضامن السلم في القارة الافريقية .

تعرب الدول العشر عن عميق قلقها ازاء تجدد التوتر منذ أوائل تموز/يوليه على الحدود
الصومالية الاثيوبية . ان الدول العشر التي تلتزم باحترام السيادة والسلامة الاقليمية لجميع بلدان
المنطقة توجه نداء ملحا الى جميع الحكومات المهتمة للامتناع عن القيام بأية اجراءات تتناقض وميثاق
الأمم المتحدة وان تعمل من أجل إعادة اقرار السلم في القرن الافريقي .

وفي افريقيا الجنوبية فان نيل ناميبيا الاستقلال ووضع حد للتمييز العنصري لم يتحققا بعد .
لقد كررت الدول العشر وبصورة حازمة قناعتها بأنه لا بد من السماح لشعب ناميبيا بتقرير مصيره
عن طريق اجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥
(١٩٧٨) .

اننا نكرر الاعراب عن هذه القناعة اليوم ان نشعر بأن امكانيات التصوية هي أفضل اليوم عما كانت
عليه من قبل . وان نجد تشجيعا في التقدم الذي احرز مؤخرا في المفاوضات ، فاننا نعتقد الآن ان
تنفيذ خطة الأمم المتحدة أصبح وشيك البلوغ .

تؤكد الدول العشر من جديد تأييدها لجميع الأطراف التي سعت في الأشهر الأخيرة الى تحقيق
الاستقلال والسلم والرخاء لنايبيا . وتثني على الدول الغربية الخمس لجهودها الدؤوبة ليجاد حل
عادل وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

تحت الدول العشر جميع الأطراف المعنية على العمل على تيسير انهاء المفاوضات دون مزيد من التأخير وعن الامتناع عن أى اجراء يمكن ان يعرض للخطر الاتفاق الذى تم التوصل اليه . ان الغزوات التي شنتها جنوب افريقيا مؤخرا على انغولا لا يمكنها الا ان تعقد المفاوضات الجارية . وقد أدانت الدول العشر هذه الانتهاكات لسيادة انغولا وسلامتها الاقليمية .

ولقد آن الأوان لبدء الحنكة السياسية والجرأة . وما زالت ناميبيا هي المسؤولية الأساسية للأمم المتحدة وسيرد المجتمع الدولي بشدة على المحاولات التي ترمي الى تأخير استقلال ناميبيا . وداخل جنوب افريقيا ذاتها ، مازال الوضع يتسم بفرض قيود متزايدة على الأغلبية السوداء في البلاد وقهرها . وتأسف الدول العشر لهذا بالغ الأسف . وتكرر من جديد ادانتها الواضحة ورفضها لهذا النظام المتحثل في التمييز العنصرى الذى الطابع المؤسسي .

وان تلاحظ الدول العشر التطورات الأخيرة في جنوب افريقيا ، فانها مقتنعة بالحاجة الماسة لتحقيق التطلعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل شعب جنوب افريقيا . ان القضاء العادل على الفصل العنصرى هو أمر أساسي . وسوف تواصل الدول العشر اجراء حوار دقيق مع جنوب افريقيا من أجل تشجيعها على احداث تغيير سلمي في ذلك البلد . كما أنها سوف تواصل استخدام الثقل الجماعي للاتحاد الأوروبى للتأثير على جنوب افريقيا لوضع حد لنظام الفصل العنصرى واقامة مجتمع يقوم على الحرية والعدالة للجميع .

ان الاحتلال العسكري السوفياتي لافغانستان في ١٩٧٩ (وهي دولة كانت مستقلة وغير منحازة) لا يزال مدعاة قلق بالغ للعالم قاطبة ، ولا يزال يؤثر بشكل خطير على استقرار الاقليم . لقد اضطر أكثر من ٢٠ في المائة من سكان افغانستان الى الفرار من ديارهم وأوطانهم . ان هذا النزوح لا يزال مستمرا وهناك عشرات الآلاف من اللاجئين يصلون الى المخيمات كل شهر . ان المقاومة الصامدة في افغانستان توضح بجلاء ان شعب افغانستان ينبذ النظام السياسى المفروض عليه ، ويرفض بكل قوة ان يحكمه نظام تخرضه دولة أجنبية .

تحت الدول العشر بشدة على بحث اقتراح المجلس الأوروبى بتاريخ ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٨١ من أجل العمل على تحقيق تسوية سياسية شاملة للنزاع ، ولا تزال تعتقد ان تسوية يؤيدها الشعب

الافغاني تأخذ في الاعتبار تماما حقه الأساسي في تقرير المصير ، هي وحدها التي يمكن أن تفضي السلم واستقرار دائمين في المنطقة يسع اقتراح المجلس الأوروبي الى وقف التدخل الخارجي واقامة ضمانات لمنع مثل هذا التدخل مستقبلا ، ويأخذ في الاعتبار تماما المصالح المشروعة لدول المنطقة .

تأخذ الدول العشر في الاعتبار باهتمام ، الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الشخصي والتي تستهدف التوصل الى حل سياسي . ان أي حل ينبغي ان يتم التوصل اليه بين جميع الأطراف المعنية يجب ان يقوم على أساس مبادئ قرارات الأمم المتحدة التي اعتمدها الجمعية العامة بأغلبية ساحقة وان يتضمن انسحاب القوات الأجنبية . ان مبادئ الحقوق المتساوية وتقرير المصير للشعوب والاحجام عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامة أراضي أية دولة هي الأساس في الصلات الدولية .

لقد تعرضت كموتشيا أيضا للغزو والاحتلال من جانب دولة أجنبية . لقد تبذرت جميع الجهود من أجل التوصل لحل لمشكلة كموتشيا وذلك نتيجة لرفض فييت نام قبول قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، باعتبارها الأساس لايجاد تسوية سياسية أصيلة . ومع ذلك فان الدول العشر تلاحظ باهتمام حاد وتطورات جديدة من شأنها ان تسهم في التوصل الى حل سياسي شامل . لقد تجمعت قوات المقاومة وأعلنت انشاء تحالف ، كما انه قد جرت اتصالات في الآونة الأخيرة بين فييت نام وغيرها من حكومات المنطقة .

والدول العشر على استعداد لتأييد أية مبادرة تستهدف اقامة حكومة تكون ممثلة حقيقية للشعب في كموتشيا وان تكون مستقلة ومحايدة . لقد آن الأوان كي تتوقف معاناة شعب كموتشيا وان يحصل على حقه في تقرير المصير دون قلة أو تخويف أو قهر . ولن يكون من المتعذر ايجاد حل يراعي المخاوف المشروعة لجميع الأطراف المعنية بما في ذلك فييت نام .

بعد ٣٠ عاما تقريبا من ابرام اتفاقية الهدنة فان مشكلة كوريا لم تجد حلا لها بعد . ولا تزال تشكل موقفا يتسم بالخطر في المنطقة . تعتقد الدول العشر ان أية محاولة لاعادة توحيد سلمي لكوريا ينبغي ان تتم عن طريق اجراء حوار ومفاوضات تقوم على أساس البيان المشترك لعام ١٩٧٢ بين جنوب وشمال كوريا .

ان الدول العشر تود أن تؤكد من جديد على الأهمية التي تعلقها على دعم العلاقات الطيبة مع جميع بلدان أمريكا اللاتينية . ان تاريخنا ظل مترابلا ووثيقا عبر القرون . اننا نتمتع بروابط قوية ثقافية وتجارية وأسرية . اننا نشترك معا في كثير من القيم . لكل هذه الأسباب فاننا نعتزم كدول مجتمعة ومنفردة أن نطور ونعزز علاقاتنا مع الدول في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية .

ومن ثم فاننا نأسف لتلك الأحداث الخطيرة التي وقعت في الآونة الأخيرة في جنوب الأطلسي والتي استخدمت فيها القوة ضد دولة عضو من الدول العشر في تحد لمجلس الأمن ، ما يتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولاسيما التسوية السلمية للمنازعات ، ان هذه الأحداث تؤكد ضرورة أهمية واحترام تلك المبادئ ، وتوضح المخاطر التي تترتب على انتهاكها أو اهتلالها .

وبإشارة خاصة إلى أمريكا الوسطى فان الدول العشر قد أعربت كثيرا عن قلقها البالغ إزاء التوتر المتزايد في تلك المنطقة . انها مقتنعة بأن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في المنطقة قد أدت إلى موقف غير مستقر ، يزيد من تدهوره التدخل السياسي الخارجي والامداد بالأسلحة . ان الاستخدام المتزايد للعنف وانتهاك حقوق الانسان يعرض للخطر هذا الموقف غير المستقر . ان الدول العشر مقتنعة بأنه عن طريق قيام حوار سياسي ومفاوضات تشترك فيها جميع القوى الديمقراطية ، يمكن التوصل إلى تسوية سلمية . ان الحلول السياسية اللازمة ينبغي أن تتخذ بواسطة أطراف النزاع انفسهم . وفي هذا السياق فان الدول العشر قد أحاطت علما واهتماما بالاقتراحات التي قدمها عدد من البلدان في المنطقة . كما أنها تبحث بفعالية كيفية مساعدة وتحسين الموقف الاقتصادي في بلدان أمريكا الوسطى .

ونحن على أعتاب الاحتفال بالذكرى الخامسة والثلاثين لاعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، فانه من المؤسف أن يتحتم علينا أن نواجه حقيقة أن الدول الأعضاء ليست على مستوى التزاماتها بموجب الميثاق من أجل التعاون في الأمم المتحدة لدعم الاحترام العالمي ومراعاة حقوق الانسان والحريات الأساسية ، بل على النقيض من ذلك فان حقوق الانسان تنتهك في أنحاء شتى من العالم ، كما أن الانتهاكات آخذة في الازدياد بدلا من التناقص . وفي انتهاك الحقوق الأساسية للانسان فان سلامة الفرد هي التي تكون موضع هذا الانتهاك .

ان القتل التعسفي والاعدام لأهداف سياسية يقمان على نطاق واسع في كثير من البلدان .
 ان أقل ضمان وهو اجراء محاكمة بموجب القانون لا يحترم . كما أن الاختفاء والتعذيب قد أصبحا
 من الأمور البشعة التي تواجه الحياة اليومية في عدد متزايد من البلدان . ان اعدادا كبيرة من
 المعتقلين السياسيين بما في ذلك أعضاء نقابات العمال لا تزال مبعدة . ان البشر يضطهد لمجرد
 أسس أيديولوجية أو دينية ، وفي بعض البلدان فان الأفراد والجماعات يضطهدون ويحاكسون لأن
 لديهم الشجاعة للدفاع عن قضية حقوق الانسان . وكلما حدث ذلك فان المجتمع الدولي عليه التزام
 بالتدخل بفعالية .

وللابق والمحافظة على صداقتها فان الأمم المتحدة ينبغي أن تعمل فوراً وحزم لمواجهة
 تلك الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان في أي مكان . ان دول الجماعة الأوروبية قد اتخذت مبادرات
 ملموسة لتحقيق هذا الهدف . وأود أن استرعي نظركم الى انشاء فريق عامل بشأن الأشخاص المختلفين ،
 وصندوق الأمم المتحدة الطوعي لضحايا التعذيب ، وتعيين مقرر خاص بشأن الاعدام دون محاكمة
 وكذلك الاعدام التعسفي .

ان الالتزام الحازم للدول العشر بضمان الاحترام العالمي لحقوق الانسان يضرب بجذوره
 في مثلنا ومعاييرنا الديمقراطية المشتركة . ان الفرد ينبغي أن يكون موضع حماية من الانتهاك
 الممكن لحقوقه من جانب أية دولة من الدول . ان القمع السياسي يتنافى مع كرامة الانسان وكذلك
 التمييز الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي والحرمان الكامل . كما أن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية
 والسياسية ينبغي ضمانها باعتبارها كلاً لا يتجزأ .

ان الدول العشر مقتنعة اقتناعاً أساسياً بأن كل انسان له الحق في الحقوق الأساسية
 المعترف بها والتي ينبغي أن تحترم في كل بلد بغض النظر عن نظامه السياسي أو الاجتماعي . ان
 هذه الحقوق ينبغي حمايتها من جانب جميع الدول وذلك بتمسكها بالمعايير المشتركة والصكوك
 الملزمة قانونياً واتخاذ التدابير الملائمة للرقابة الدولية .

ان الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن يواجه أكبر كساد منذ الحرب العالمية الثانية .
 والكساد على الصعيد العالمي قد أثر على جميع البلدان تقريباً ، النامي منها والمتقدم ولا سيما

البلدان الأقل نمواً . ان معدل النمو الدولي قد تدهور الى أن وصل الى واحد في المائة فقط . كما أن تضخم أسعار الفائدة والبطالة قد أصبحا من المشاكل الجسيمة أكثر من أى وقت مضى . وفي الوقت ذاته أصبح الكساد العالمي ملموساً ، ووضحت ضرورة التكافل الاقتصادي بين البلدان وجميع أجزاء العالم . كما تبين أن النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية هو الطريق الأساسي للتقدم المستمر في الاقتصاد العالمي . اننا مقتنعون بأن النمو المستمر في البلدان النامية سوف يؤدي الى استقرار ورخاء البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء . ومن أجل تحقيق النمو العالمي ، فانه من الضروري أن نعمل سوياً وعن طريق التعاون الدولي المتزايد من أجل دعم الانتعاش الاقتصادي العالمي .

ان نظام التجارة العالمي المفتوح الذي تجسد في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة قد خدم الاقتصاد العالمي . ومن ثم فانه ينبغي الحفاظ عليه وتعزيزه . وسخبرتنا فسي الاتحاد فان ازالة الحواجز الجمركية كانت من بين العوامل الهامة للنمو الاقتصادي . ومن ثم فاننا نأمل في أن يؤكد الاجتماع الوزاري لمجموعة الغات في تشرين الثاني / نوفمبر ، من جديد على التسك بقواعد التجارة الدولية وتعزيز المقاومة للضغوط الحمائية ودعم اشتراك أفضل من البلدان النامية في التجارة الدولية وفي النظام التجاري الدولي .

ان التجارة المتزايدة أمر حيوي بالنسبة الى البلدان النامية ، وان الظروف الأفضل للتجارة بين الشمال والجنوب ينبغي أن تكون بندا له أولوية في الاجتماع الوزاري لمجموعة الغات . وفي هذا السياق فان الجماعة تعترف بالحاجة الى وجود أسعار مستقرة لمنتجات السلع ، وتنفيذ اتفاقية الصندوق المشترك للسلع ، كما أن مد اتفاقيات السلع يمكن أن يشكل خطوة هامة في هذا الطريق . وفي هذا السياق فاننا نتطلع الى اجراء مناقشة بناءة بشأن الاتفاق الشاملة في التجارة والتنمية في مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية الذي سيعقد في العام القادم .

لقد ضمن الاتحاد الأوروبي في اتفاقية لومي الثانية من جانبه الفوائد الإضافية المترتبة على التجارة مع الدول الأفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادئ . كما انه أسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول الأخيرة عن طريق زيادة المساعدات . وعلاوة على ذلك ، فان الوصول لأسواق دول الاتحاد قد تحسن بالنسبة لجميع البلدان النامية عن طريق النظام المعمم للأفضليات وغيرها من الوسائل التي يستخدمها الاتحاد الاقتصادي الأوروبي .

ومن الأهمية بمكان تنفيذ الأهداف التي تحددت في الاستراتيجية الانمائية الدولية للشمانينات . وان الأهداف المتعلقة بالمساعدة الانمائية الرسمية والمحاولات من أجل تحقيقها رغم الصعوبات الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية . ورغم مواجهة صعوبات خاصة بالميزانية ، لاتزال الدول الأعضاء بالاتحاد ملتزمة بهدف ٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . ونحن نحث الآخرين على بذل قصارى جهدهم من أجل تحقيق هذا الهدف . وان الركود في حجم المساعدة الانمائية للبلدان النامية وللمؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف كان مدعاة للقلق المتزايد داخل الاتحاد . واننا نشعر أنه من الأهمية بمكان حماية المؤسسات متعددة الأطراف في وقت نجد فيه البلدان النامية تواجه صعوبات جسيمة . ونحن على استعداد ، ونهيب بالآخرين أن يحدوا حدونا ، للاشتراك في جميع الجهود لتحقيق هذا الهدف .

اننا نرحب بالحل الذي تم التوصل اليه في (تورنتو) لحل مشكلة تمويل المساعدة الانمائية الدولية السادسة ، وكان لدول الاتحاد أساسا في تحقيق هذا الحل . كما اننا نرى أن توافق الآراء لتحقيق الاتفاق في نيسان /ابريل بشأن مراجعة الحصة الثامنة لصندوق النقد الدولي يعتبر خطوة هامة الى الأمام . وفي هذا السياق ، يعتقد الاتحاد انه ينبغي على صندوق النقد الدولي أن يلعب دورا متزايدا باعتباره المؤسسة النقدية الاولى ، وعلاوة على ذلك ، فاننا نعتبر أن التدفقات غير التمييزية تلعب دورا كبيرا في دعم التنمية الاقتصادية في البلدان النامية .

ان الحاجة الى بذل جهود معينة لايجاد حلول لمشكلة الجوع الخطيرة في العالم قد اعترف بها في الكثير من الاجتماعات الدولية الهامة . وقد أعطت قمة كانكون التي عقدت في تشرين الاول / اكتوبر الماضي ، دفعة سياسية هامة في هذا المجال . وقد جعل اجتماع روما في نيسان /

ابريل الماضي الدول المانحة بكاملها تبحث بشكل تام الخطوط الجديدة للعمل في هذا المجال . وقد اتخذ الاجتماع الوزاري لمجلس الأغذية العالمي في حزيران / يونيه من هذا العام ، عددا من التوصيات والنتائج ذات الصلة التي أيدناها وملتزم بها بشكل كامل .

لقد أكد المجلس بحق على الحاجة العاسة لمعالجة مشاكل التغذية بفعالية في كثير من الدول الافريقية . وان الاتحاد والدول الأعضاء فيه يشعرون بحساسية خاصة ازاء مشكلة الجوع . ولقد اتخذنا في العام الماضي على مستوى الاتحاد وعلى مستوى الدول بمفردها عددا من الخطوات الملوسة وصادق الاتحاد في الخريف الماضي على خطة عمل لمكافحة الجوع في العالم تتضمن ، في جملة أمور ، تخصيص مساعدات غذائية استثنائية لأقل البلدان نموا ، وهذا مكن احتياطي الأغذية الدولي للطوارئ --- تحقيق هدفه للمرة الاولى . وهناك ميدان عمل آخر هام نلتزم به هو مساعدتنا لاستراتيجيات التغذية الوطنية في البلدان النامية .

لقد أسهم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، الذي عقد في باريس في العمام الماضي اسهاما قيما في جذب انتباه المجتمع الدولي لمأساة هذه الدول . وقد لعب الاتحاد والدول الأعضاء فيه دورا فعالا في وضع واعتماد برنامج عمل جوهرى جديد ، ولا يزال ملتزما بأهدافه ، بما فيها تحقيق هدف تخصيص ١٥ في المائة للمساعدة الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا ، كما تحدد فسي مؤتمر باريس . وقد تم تحقيق هذا الهدف بالفعل من جانب بعض بلدان الاتحاد الاقصادى الاوروبى . وفي الوقت الراهن ، فان ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من جميع الالتزامات الثنائية الخاصة بالمساعدة الانمائية الرسمية من الدول الصناعية لأقل البلدان نموا تأتي من الاتحاد والدول الاعضاء فيه .

ان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، الذي عقد في نيروبي في العام الماضي ، كان جهدا رئيسيا من قبل المجتمع الدولي لايجاد حلول عالمية لمشاكل الطاقة ، ولا سيما المشاكل الخطيرة المتعلقة بالبلدان النامية . واننا نؤيد برنامج عمل نيروبي وسوف نواصل تقديم الدعم البناء لتنفيذ مضمونه . وقد أحرز اجتماع روما في حزيران / يونيه من هذا العام ، بعض التقدم في هذا الاتجاه . وسوف نشترك على نحو بناء في جهود هذه الدورة للمجموعة العامة لمعالجة

تلك القضايا المتعلقة ، وعلى الأخص القضايا المعنية بالمتابعة المالية والمؤسسية لمؤتمر نيروبي وأخيرا ، يؤكد الاتحاد من جديد نداءه بشأن احراز تقدم مبكر فيما يتعلق بالاقتراح الخاص باقامة فرع للطاقة في البنك الدولي الذي من شأنه الاسهام في زيادة الموارد العالية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد المتعدد الأطراف .

لكن ازاء قلقنا فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي العالمي ينبغي أن نضع نصب أعيننا المشاكل الناجمة عن استمرار التدهور في البيئة ونضوب الموارد الطبيعية . وبناء على ذلك ، يشارك الاتحاد في القلق الذي أعرب عنه في الدورة الاستثنائية لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي عقد في مطلع هذا العام بشأن الحاجة الى ادارة حكيمة والحفاظ على البيئة العالمية والموارد الطبيعية باعتبارها شرطا لا غنى عنه لاستمرار التنمية . وسوف يواصل جهودنا من أجل تأييد تلك الأهداف الأساسية .

ينبغي علينا ، كما نادى الاتحاد الاوروبي لعدة أعوام - التوصل الى سلك ملموس ومنظم فيما يتعلق بالحوار بين الشمال والجنوب . وقد رحب الاتحاد بالاقتراح الأولي لبدء مفاوضات عالمية شاملة تغطي جميع المواضيع الرئيسية في المجال الاقتصادي العالمي . وقد علمنا جاهدين منذ ذلك الحين لاقامة الأسس الضرورية لهذه المفاوضات . ولذلك ، فقد رحبنا بمشروع القرار الأخير الذي قدمته البلدان النامية ، ونؤيد الاستجابة التي جاءت من قمة فرساي . وان التعديلات الأربعة التي اقترحتها تلك القمة ينبغي أن تعتبر كتوضيح يحترم بشكل كامل توازن وروح مشروع القرار المقدم من البلدان النامية . واننا ننادى الدول الأعضاء لتأييد هذه التعديلات واغتنام هذه الفرصة للتوصل الى اتفاق بشأن بدء مفاوضات عالمية شاملة في هذه الدورة . واننا ما أخفقنا في ذلك ، فان لحظة اتخاذ القرار - وربما اغتنام فرصة ذهبية - سوف يضيعان هباء .

ولا ينبغي لتلك الصورة القاتمة التي وصفتها أن تقودنا الى اليأس ؛ بل على النقيض من ذلك ، ينبغي علينا ان نجدد قوانا وأن نضاعف جهودنا لعكس هذه الاتجاهات المؤسفة . وان دول الاتحاد الاوروبي على استعداد للاضطلاع بقسطها في ذلك العبء الجسيم ، وتتعهد بتعاونها التام في جميع الجهود الرامية الى خلق دفعة مستمرة وقوية لايجاد حل لهذه المشاكل الأساسية .

وان المحفل المناسب لبذل مثل هذه الجهود قائم هنا في الأمم المتحدة . وعالميتها هي واحدة من ممتلكاتها القيمة وينبغي ألا تكون موضع تحدى . والمبادئ التي يجب أن نضعها كأهداف لجهودنا قد سبق تحديدها في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة .

فلنستخدم اذن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وفقا للأهداف التي أنشئت من أجلها . ودعونا لا نحرف المهام الملقاة على عاتقها سعيا وراء المكاسب الدعائية القصيرة الأمد . ولنؤكد من جديد وبشكل فعلي التزامنا بالميثاق . ودعونا لا نقلل من قيمة المبادرات التي تقوم على أساس أحكامه .

دعونا نوضح ان لدينا الارادة ووضوح الرؤية اللذين يستطيعان توحيدنا في مواجهة التحديات التي تواجهنا .

لقد انتهيت من كلمتي نيابة عن المجموعة الاوروبية ودولها الأعضاء العشر . وللمن اتحدث نيابة عن حكومة الدانمرك . وأود أن أختتم كلمتي بالكلمات التالية للفيلسوف الدانمركي بيت هين :

" اذا نشدت السلام ،

فان ما ينبغي علينا انجازه

من اجل الحفاظ عليه ،

هو أولا ان نكسب

ثقة بعضنا البعض ،

وثانيا ان نكون جديرين بهذه الثقة " .

السيد بطرس غالي (مصر) : السيد الرئيس ، يسرني أن أقدم اليكم بالتهنئة

لا انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، وانني اذ أهنئكم باسم مصر شعبا وحكومة فاني أحيي بهذه التهنئة شعب المجر العظيم الذي تمثلونه واطلب منكم ان تنقلوا السلي حكومتكم الصديقة مشاعر الود التي نحملها لكم .

وفي الوقت نفسه أقدم بالتهنئة الى السفير عصمت كتاني رئيس الدورة السادسة والثلاثين للكفاية التي ادار بها أعمال تلك الدورة .

حين افتتحتم هذه الدورة بخطابكم القيم ، فقد طويتم مع الزمن صفحة تضمنت احداث عام كامل منذ لقائنا في هذه القاعة في مثل هذا الوقت من العام الماضي . وهي احداث جسام حقا غلفت المسرح الدولي بغلاف من التشاؤم يتمشى مع الخطورة البالغة التي خلقتها هذه الاحداث سواء بالنسبة لقضايا الحرب والسلام أو بالنسبة لقضايا التخلف والتنمية .

ولقد كان من رأى مصر منذ عامين أن الأمر يتطلب وقفة جادة ، ولعلكم تذكرون ان بيان مصر في الدورة الخامسة والثلاثين ذكر بالحرف الواحد " ان التحديات التي تواجه ميثاق الأمم

المتحدة والنظام الدولي كله خلقت حالة خطيرة من الفوضى السياسية وان الوقت قد حان - في رأينا - لاجراء تقييم موضوعي للنظام السياسي المعاصر ومصفة خاصة لدور الجهاز الدولي القائم ، ومن ثم فان الحكومة المصرية تقترح عقد دورة خاصة في المستقبل القريب لمناقشة هذا الموضوع برمته .

(A/35/PV.16 ، ص ١٦ و ١٧) .

واذا كنا قد طرحنا هذا الامر على حضراتكم في الدورة الخامسة والثلاثين ، فان التطورات الأخيرة التي شهدناها معا منذ تلك الدورة تؤكد الأهمية لهذا الاقتراح ، ومن هنا فانه يسرني ان أسجل تحية خاصة للأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كوييار لتحليله القيم للوضع الدولي ، ولدور الأمم المتحدة في النظام العالمي ، كما اسجل تأييدي لمقترحاته التي اوردها في تقريره المقدم الى هذه الدورة .

لقد آن أن نتوجه بكل حزم نحو التعامل الفعال الايجابي والعاادل مع مختلف المشاكل التي نواجهها ، وأولها مشاكل تتعلق بأمر الحرب والسلام ، فلقد شهدنا في العام الماضي غزولبنان وتدمير بيروت ، وحرب الفوكلانند /مالفيناس ، واستمرار الحرب بين ايران والعراق ، والوضع في افغانستان ، والوضع في كمبوتشيا ، والوضع في كوريا ، وعدم التوصل الى تسوية للمشكلة القبرصية ، والاحتمالات الخطيرة في امريكا الوسطى ، وفي افريقيا وفي الشرق الأوسط ، ولم تقتصر المشاكل على هذه الأمور فحسب ، وانما شملت المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الانسان .

ولقد عقدت الجمعية العامة عددا من الدورات الاستثنائية للنظر في مختلف المواضيع والمشاكل ، فكانت هناك دورات للنظر في المشكلة الفلسطينية ، ومشكلة ناميبيا ، والوضع في افغانستان ، والنظام الاقتصادي الدولي ، ومشكلة نزع السلاح . الى آخر هذه الدورات . فماذا انتهت اليه هذه الدورات ؟ قرارات لم تنفذ لتبقى حبرا على ورق ، ولتزيد من اضعاف دور الأمم المتحدة وتكشف عجز النظام الدولي القائم .

ان وضعنا كهذا لا يمكن أن يستقيم مع تطلعات السلام والتقدم والعدالة التي اقيم النظام السياسي الحالي كله بمبادئه ومواثيقه لضمان التوصل اليها والتمتع بها ، بل ان وضعنا كهذا لابد ان يؤدي الى انهيار خطير في نسيج العلاقات الدولية .

ومن هنا فان الحكومة المصرية تجدد اقتراحها بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة لتقييم الوضع وبصفة خاصة دور المنظمة ، ومناقشة الأمر بكلياته وجزئياته بين ممثلي الدول جميعا . اننا نطالب بتركيز الضوء وتكثيف النقاش في الجمعية العامة حول الوضع الدولي برمته والنظام السياسي القائم وصلاحياته ، والأمم المتحدة ودورها وبصفة خاصة نظام الأمن الجماعي ، كما ذكرت سيراليون بحق في البند الذي اقترحتة على هذه الدورة . ان هذه كلها أمور بالغة الأهمية بالنسبة للشعوب جميعا ويجب أن تناقش بمشاركة ممثلي هذه الشعوب على قدم المساواة ثم يكون على مجلس الأمن متابعة الوضع بعد مناقشة الجمعية العامة آخذين في الاعتبار ما تنتهي اليه المداولات ، وربما كان نظام الاجتماعات الدورية الذي نص عليه الميثاق في مادته الثامنة والعشرين اكثر مناسبة ليبدأ به مجلس الأمن نشاطه في هذا المجال . كما أن دور الأمين العام في كل هذا يجب ان يعطى التفويض والامكانيات اللازمة حتى يمكن أن ننتقل بالعالم الى مرحلة جديدة من العمل البناء نحو أوضاع اكثر استقرارا وأقل اضطرابا .

ان الوضع الاقتصادي العالمي أصبح في خطورته يشكل مصدرا للقلق العميق بالنظر الى استمرار الظروف المتدهورة التي تواجهها دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء ، وان كانت آثارها اكثر حدة بالنسبة لدول العالم الثالث . وكم نادت هذه الدول باعادة النظر في النمط السائد في العلاقات الاقتصادية الدولية حتى تتركن الحياة الاقتصادية الى اسس من العدالة والمشاركة أفضل . ولا زال الأمر يتطلب منا جميعا تكثيف الجهود وتعبئة الارادة السياسية من أجل نظام اقتصادي يحقق العدالة والفعالية .

ان ما يزيد من قلقنا هو غيبة بوادر تحسن المناخ الاقتصادي الدولي ، ولجوء بعض الدول الى محاولة حل مشاكلها الاقتصادية بمعزل عن الدول الأخرى مما يهدد بمضاعفة المتناقضات ، ويتصل بهذا تلك الدعاوى المقلقة التي بدأت تتردد من جانب بعض الدول الصناعية مشككة في جدوى المعونات الاقتصادية من خلال المنظمات الدولية وهو ما يشكل أحد الأسباب وراء الأزمة الخطيرة التي يواجهها برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، الذي يواجهه عجزا شديدا في الموارد المالية نتيجة انخفاض المساهمات الاختيارية للدول المانحة الأمر الذي أدى الى تخفيض البرامج القطرية للدول النامية بنسبة . ٤ في المائة مما سوف يترتب عليه تأثيرات ضارة على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول بالإضافة الى التشكيك في مفهوم التعاون والتكافل الذي تقوم عليه منظمة الأمم المتحدة .

ان بعض الموضوعات التي بحثت في اطار الحوار بين الشمال والجنوب أصبحت ذات اهمية خاصة وملحة وتتطلب منا المواجهة والحل ويأتي في قمة هذه الموضوعات المفاوضات الدولية الشاملة لاصلاح النظام الاقتصادي الدولي . لقد دخلت المشاورات بشأن بدء هذه المفاوضات عامها الثالث ونحن ندور في حلقة مفرغة دون ان نجد مخرجا لكسرهما .

ورغم ذلك فاننا متفائلون بإمكانية اللقاء بين الأطراف لتحقيق هذه الغاية بشرط أن تتوفر الارادة السياسية لدى بعض الأطراف للاقدام على بحث اصلاح حقيقي للنظام الدولي بما يحقق مصالح الجميع .

لقد بذلت مجموعة ال ٧٧ جهودا كبيرة من أجل بدء مفاوضات دولية شاملة بين الشمال والجنوب تقوم على الأسلوب الشامل المتكامل ، الا ان ذلك لم يتحقق نظرا للمواقف غير المرنة لبعض الدول الصناعية .

اننا نرى انه لا بد من بذل المزيد من الجهد لحمل الدول الصناعية على ابداء مرونة أكثر في مواقفها ازاء مشاكل الدول النامية . لقد اصبح هناك اقتناع متزايد لدى المجتمع الدولي بضرورة اعادة النظر في النمط السائد للعلاقات الاقتصادية الدولية ليقوم على اساس من العدل والمشاركة وتحقيق مبدأ التكافل الدولي .

لقد بذلت الدول النامية جهودا مستمرة لاعطاء قوة دفع للتعاون الاقتصادي وتحقيق مبدأ الاعتماد الذاتي الفردي والاعتماد الذاتي الجماعي . ويعتبر برنامج عمل كراكاس خطوة ايجابية نحو بناء علاقات اقتصادية متوازنة بين الشمال والجنوب . وان نظرة شاملة للاجتماعات التي تمت في هذا الاتجاه منذ مؤتمر كراكاس في مايو ١٩٨١ حتى مؤتمر مانيلا في اغسطس ١٩٨٢ توضح الجهود المستمرة والارادة المخلصة للدول النامية رغم امكانياتها المحدودة لتحقيق أهداف برنامج عمل كراكاس وضمان التنفيذ والمتابعة لأنشطة التعاون الاقتصادي بين الدول النامية .

ولقد حرصت مصر على دعم علاقاتها مع الدول النامية ايمانا منها بأهمية التعاون خاصة في المجال الفني ، فقد تبادلت الخبرة مع هذه الدول ، كما استقبلت الدارسين والمبعوثين من مختلف الدول النامية آسيوية وافريقية ولاينية .

ان لمصر موقفا ثابتا في مجال نزع السلاح كدولة غير منحازة غير نووية تحرص على الأمن الدولي والتنمية ، ويقوم على التأييد الكامل والمشاركة الفعالة في كافة الجهود والخطوات التي تتم نحو نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية فعالة .

لقد كان عقد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة والمكرسة لنزع السلاح هذا العام حدثا ذا اهمية ودلالة خاصين فقد عقدت عليها شعوب العالم المتطلعة للسلام آمالا كبيرة ، ألا ان فشل هذه الدورة في الاتفاق على برنامج شامل لنزع السلاح في اطار زمني محدد يتضمن اجراءات محددة وعملية لوقف سباق التسلح بشقيه النووي والتقليدي افقد

المجتمع الدولي فرصة مواتية للتقدم بطريقة بناءة نحو تحقيق أهداف نزع السلاح .

وبالرغم من هذا الفشل لا يجب أن نفقد الأمل في اننا ، شعوبا وحكومات ، قادرون اذا تسلحنا بالارادة السياسية الايجابية على التقدم نحو تضييق الخلاف بين وجهات النظر المختلفة ، وفي ذلك فاننا نؤكد على المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتق الدول النووية وبصفة خاصة القوتين الأعظم والتي تنبع من مسؤولياتها في تحقيق الأمن والسلم الدوليين وذلك بالاضافة للمسؤولية الجماعية لكافة الدول في هذا الصدد .

وان مصر تبذل كل جهد من أجل تحقيق السلام في العالم بأسره بصفة عامة وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة ومن هذا المنطلق تبنت مصر فكرة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وعملت على تحقيقها خلال الاعوام الثمانية الماضية .
ان اعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية يشكل عنصرا أساسيا للقضاء على التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة ، أما تنفيذ هذا الاعلان فهو أمر يتطلب اتخاذ اجراءات مناسبة فعالة لتحديد الأسلوب الأفضل لذلك .

ولقد سبق وان تقدمت مصر باقتراح أن يقوم الأمين العام بإرسال ممثل خاص الى الأطراف المعنية في تلك المنطقة ليستطلع آراءها بشأن أساليب تنفيذ وانشاء المنطقة ، ومازلنا نرى ان هذا الاقتراح خطوة هامة في هذا الاتجاه . ان انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من شأنه بالضرورة تدعيم أمن منطقة البحر المتوسط ، بالإضافة الى أهميته في تدعيم الأمن الافريقي ، وهي حلقة ضرورية الى جانب اعلان افريقيا لا نووية ، وكذلك اعلان المحيط الهندي منطقة سلام .

ان مصر بعد مرور اكثر من عام على انضمامها لمعاهدة منع الانتشار النووي ، لتؤكد التزامها بالعمل من أجل تحقيق الالتزام الدولي بهذه المعاهدة ، ايماننا منها باسهم هذه المعاهدة في ايجاد نظام فعال لمنع الانتشار وكفالة حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . وفي هذا الصدد ، فاننا ندعم بقوة موقف دول عدم الانحياز في اصرارها على طلب ضمانات أكيدة لحماية أمن الدول غير النووية . وان على الدول النووية أن تؤكد لتلك الدول التزامها بعدم استخدام هذه الأسلحة ضدها . وتؤكد مصر ايضا ضرورة التزام الدول النووية بالتزاماتها طبقا للمعاهدة الخاصة ، وان الدول غير النووية الاعضاء في المعاهدة قد اوفت بالتزاماتها كاملة .

ومن ذلك يتضح ان الموقف الدولي ، سواء من حيث المشاكل التي تواجهه أو الحروب التي تدور على مسرحه ، انما يؤكد أن المعالجة الجزئية والقاصرة على موضوع واحد ، سواء كان ذلك نزع السلاح أو النظام الاقتصادي ، أو الأمن الجماعي ، لم تسفر عن علاج ناجح لمشاكل النظام السياسي الدولي . ويقودني هذا الى تأكيد ما سبق ان اقترحته بعقد دورة خاصة للجمعية العامة تتولى مراجعة النظام السياسي الدولي ودور الأمم المتحدة فيه ، مراجعة شاملة لكل مكونات هذا النظام ، لعلنا بهذا نكون قد نهضنا بمسؤولياتنا لاقامة نظام سياسي دولي اكثر عدالة وأمنا . ان انتماء مصر الافريقي يجعلنا نعيش بقلق المرحلة الدقيقة التي تمر بها افريقيا ، فمن محاولات الالتفاف حول خطة الأمم المتحدة في ناميبيا ، الى استمرار

سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، الى وضع خطير في القرن الافريقي ، الى انقسام في موضوع الصحراء الغربية . كل هذا الى جانب المشاكل الخطيرة التي تطرحها سياسات غير مسؤولة تهدد وحدة افريقيا وسلامة اراضي دولها وأمن شعوبها .

اننا نعلم جميعا ما تتعرض له منظمة الوحدة الافريقية منذ اجتماع مجلس وزراء خارجيتها في اديس ابابا في شباط/فبراير الماضي بسبب موضوع عضوية الصحراء الغربية . لقد احدث هذا الأمر انقساما داخل صفوف المنظمة يكاد يقضي عليها أو يهدد بقاءها . وانطلاقا من مبدأ وحدة افريقيا وحرصا على استمرار منظمة الوحدة الافريقية ، اتخذت مصر موقفا حازما ينادى بأن اى خلاف ، مهما كان بعده وعمقه ، يمكن حله باسلوب توافقي وفي اطار افريقي ، واننا في مصر نثق بقدرة افريقيا على اتباع الحكمة الافريقية والتغلب على الخلاف الناشب منذ شباط/فبراير الماضي ، والذي تسبب في توقف عمل منظمة الوحدة الافريقية في وقت نشعر فيه بان افريقيا في أشد الحاجة الى العمل الجماعي المشترك من خلال المنظمة .

ويأتي على رأس مشاكل افريقيا الوضع في الجنوب ، حيث تستمر دولة جنوب افريقيا في تحدى المجتمع الدولي والامعان في تطبيق السياسات العنصرية وسياسة الفصل العنصرى التي تدينها البشرية بكافة عقائدها وفلسفاتها ودياناتها . ومصر تدعم بكل قواها كافة القرارات الدولية لتوقيع العقوبات ضد دولة جنوب افريقيا حتى ترتدع عن سياستها التي خرقت مبادئ حقوق الانسان واساسياتها ، وتطالب كافة الدول بالمشاركة الفعالة في تطبيق هذه العقوبات .

واذا كنا ندين السياسة العنصرية لجنوب افريقيا ، فاننا ندين أيضا سياستها الاستعمارية في ناميبيا . فبالرغم من مرور اكثر من أربعة أعوام على صدور قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يتضمن خطة الأمم المتحدة للتسوية السلمية ، فما زال الاقليم لم يحصل على استقلاله بسبب غطرسة ومبالغة النظام الاستعمارى العنصرى في بريتوريا .

اننا جميعا نعلم المدى الذي ذهبت اليه منظمة سوابو ، الممثل الشرعي لشعب ناميبيا ، في اتخاذ المواقف المعقولة من أجل تحقيق التسوية السلمية ، كما اننا نعلم بمناورات جنوب افريقيا من أجل استمرار احتلالها غير الشرعي لناميبيا أملا في اقامة نظام عميل لها هناك . لقد ذاقت سوابو والدول الافريقية جميعا مرارة الاحباط ازاء تلك المناورات التي لا تنتهي ، وكان آخرها ما حدث خلال الأسابيع الماضية . فبعد أن قامت مجموعة الاتصال الغربية بنشر خطابها حول التوصل الى اتفاق بشأن المبادئ الدستورية ، اذ برئيس وزراء جنوب افريقيا يخرج بمناورة جديدة تستهدف تعويق الاتفاق وربطه بأمر خارجة عن موضوع ناميبيا ، لم تتضمنها خطة الأمم المتحدة . اننا نطالب مجموعة الاتصال الغربية بممارسة كافة الضغوط على جنوب افريقيا لحملها على تنفيذ خطة الأمم المتحدة التي قبلتها من حيث المبدأ عام ١٩٧٨ .

انه لا يمكنني أن أتحدث عن افريقيا وأحداثها دون الاشارة الى مشكلة من أخطر ما واجهته القارة في تاريخها ، وهي مشكلة الصحراء الغربية. ان قرارات رؤساء الدول الافريقية في نيروبي في هذا الشأن وما تلاها من قرارات لجنة التنفيذ المنبثقة من مؤتمر نيروبي تضع الأساس السليم لاجاد التسوية السلمية طبقا لحق تقرير المصير بما يحقق الاستقرار في المنطقة ، الا ان بعض التطورات السلبية التي تمت بعد ذلك مستهدفة فرض أوضاع لا تتمتع بالاجماع عليها أو التوافق بشأنها تسببت في خلق وضع خطير ليس فقط بالنسبة لموضوع الصحراء الغربية وانما بالنسبة لافريقيا وحياتها السياسية .

واذا كنا نناشد الدول الشقيقة ، الأطراف في المشاكل المطروحة على منظمة الوحدة الافريقية ، ان يتوجهوا للحل السلمي للمنازعات وان يتجنبوا استخدام القوة فيما بينهم ، فان الواجب يقتضي ان نناشد الجميع بالالتزام بميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء والحفاظ على استقلالها وسيادتها وسلامة اراضيها وأمن شعوبها .

وفي استعراض للموقف الافريقي يسعدني أن أبشر أسرة المجتمع الدولي بأن الأيام القليلة القادمة ستشهد حدثا هاما يتمثل في توقيع ميثاق جديد للتكامل بين مصر والسودان ، ميثاق يحوى الاطار التنظيمي والموضوعي لتعبئة الارادة السياسية في البلدين على كافة المستويات لدفع عجلة التنمية بتنفيذ عدد من مشروعات التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . ميثاق سيقوم به مجلس للدراسة بين البلدين لشؤون التكامل ، برلمان وادى النيل يجمع ما يقرب من ٦٠ برلماني يمثلون الارادة الشعبية للسودان ومصر وامانة عامة تمثل اداة التنفيذ لمتابعة مشروعات التكامل وصندوق خاص لتمويل تلك المشروعات

ان مصر والسودان يهدفان من التكامل قيام تعاون اقليمي يكون مثلا يحتذى به ونواة لتعاون يتسع الى دول حوض النيل التسع . لقد أقر الرؤساء الافارقة في عام ١٩٨٠ في اجتماع القمة خطة لا جوس للتنمية حيث أقروا أيضا أن التعاون الاقليمي بين مختلف اقاليم افريقيا كاحدى الدعائم الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا . وما التكامل بين السودان ومصر الا تنفيذا لخطة لا جوس وبادرة تهدف الى خير الشعبين السوداني والمصرى .

ان مصر كدولة مؤسسة لعدم الانحياز ، تعلن انها لا ترى عن سياسة عدم الانحياز بدسلا ، فهي الطريق الوحيد لضمان أمن وسلامة دول العالم الثالث في مواجهة سياسات الاستقطاب والتكتل ، والأحلاف ، والمواجهة ، كما انها الرادع الوحيد في مواجهة سياسات الهيمنة والتوسع والسيطرة . لقد ولدت حركة عدم الانحياز تجسيدا لتطلعات دول خرجت من معارك التحرير ولكنهما ايضا احتوت بين صفوفها شعوبا وأما كانت لاتزال تخوض النضال لتصفية بقايا الاستعمار وهدم صروح التبعية والتخلف والعنصرية ، والدفاع عن حقوق الانسان

ان الدور النضالي والتاريخي للرواد الاوائل لهذه الحركة يستحق اليوم تقديرا خاصا . اننا اليوم ان نذكر الريادات والشخصيات التي حددت الغايات النبيلة مثل تيتو ونهرو وعبد الناصر ، لنشعر ان القيم والمبادئ التي ناضلوا من أجلها لاتزال بحاجة الى المزيد من النضال والعمل للحفاظ على أصالتها ونقايتها وجوهدها .

حقا ان انجازات كبرى قد تحققت ، فانتسح نطاق الحركة واصبحت تضم اكثرية من الدول فسي المجتمع الدولي ، ولكن طرأت أيضا مشكلات خطيرة كان اكثرها خطرا ما يقع داخل صفوف دول الحركة . فقد واجهنا سياسات التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية للدول غير المنحازة ، ومغامرات عسكرية وسياسات القوة بالاعمال او بالوكالة وتسلمت للحركة تيارات تقسم العالم الى حلفاء طبيعيين او اعداء طبيعيين بالاضافة الى محاولات تصنيف الدول غير المنحازة نفسها الى فئتين وتقسيمات مما عمق الخلافات واستهلك الكثير من جهد الحركة وطاقاتها .

ان التحديات الراهنة التي تواجه الحركة تستحق من الذين يحرصون بالفعل ان تظل غير منحازة ، ان يدافعوا عن مسارها الصحيح ، وانه لمن دواعي الضرور ان اقر ان الموقف في حركة عدم الانحياز اليوم افضل منه من اعوام قليلة مضت ، حيث وقفت دول الحركة في معظمها تدافع عن هذا الصرح الهائل ، وتدعم الاساس الذي قامت عليه مبادئه ، لتعيد عدم الانحياز الى سيرته الاعلى . ليساهم في مواجهة اخطار الحرب الباردة الجديدة بين القوتين الأعظم ، وقد علمتنا التجارب ان الدول النامية هي التي تتحمل في النهاية باعباء ونتائج تلك الحرب الباردة .

ان الصرح العظيم لحركتنا الذي يؤكد اليوم الرئيس حسني مبارك سوف يبقى كما كان عقيدة راسخة ومبدأ ثابتا من مبادئ سياستنا الخارجية في ظل القيادة الجديدة لمصر .

ولا يسعني هنا الا ان احيي الجهود التي بذلت مؤخرا للحفاظ على حركة عدم الانحياز من الانقسام بسبب اصرار بعض الدول على نقل مؤتمر القمة السابع من بغداد ، واننا وان كنا نقدر للحكومة العراقية موقفها البناء في التنازل عن القمة السابعة ونهني حكومة الهند بالموافقة الاجماعية على استضافتها لها لندعو الى توحيد صفوف الحركة ، حتى تتمكن الدول غير المنحازة من القيام بالدور الايجابي الذي وضعت له لنفسها .

لقد شهد العالم في الشهور الأخيرة أحداثا جسيمة في منطقة الشرق الأوسط التي مازالت تعاني تهديدات الحرب وتعايش دمارها ، وفي الوقت نفسه ومع كل هذه المعاناة فلم تفقد الأمل فسي تسوية عادلة تأخذ في اعتبارها حقوق كافة الأطراف دون استثناء .

ومصر التي تتحمل بمسؤولية خاصة في هذه المنطقة جعلتها في أول صفوف المحاربين حين كانت الحرب الوسيلة الوحيدة للتعامل مع الموقف ، وجعلتها في أول صفوف المفاوضين حين سنحت الفرصة واعتدل الميزان . مصر هذه لا يمكن ان تقبل بموقف يحاول فيه أحد أطراف النزاع أن يأخذ في يده مقاليد التحكم والتصرف فيجوب المنطقة حربا ودمارا وعدوانا ، مصر هذه لا يمكن أن تقبل بعدوان اسرائيلي على العراق أو ضمها للجولان ، أو باحتلالها للبنان ، ولا يمكن ان تقبل سياساتها المندفعة العدوانية غير المسؤولة ازاء المشكلة الفلسطينية والشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ان على اسرائيل ان تفهم جيدا ، ان مصر لن تقبل بأن يمثل بالقضية الفلسطينية ، ولا بالشعب الفلسطيني ، ان مصر ترفض جريمة اسرائيل في لبنان وضد الفلسطينيين شكلا وموضوعا .

وإذا كانت اسرائيل تطالب بأن تحترم سيادتها وسلامة أراضيها وأمنها ، فإن عليها أن تحترم سيادة الدول الاخرى وسلامة أراضيها وأمنها . وإذا كانت اسرائيل تطالب باحترام حقوقها وحقوق شعبها في الحياة والوجود ؛ فعليها أن تحترم حقوق الشعب الفلسطيني في الحياة وفي الوجود .

فلا يمكن أن نطبق معيارين ، وليس لاسرائيل أى تمييز في الحقوق عن أى شعب آخر . فليكن هذا مفهوما تماما لدى قادة اسرائيل . اننا نحمل اسرائيل المسؤولية كاملة في هذا الصدد ، فاسرائيل بحكم الميثاق وبحكم القانون الدولي ، وبحكم قرارات مجلس الأمن وبحكم الاتفاقات المصرية الاسرائيلية - عليها أن تحترم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وأول هذه الحقوق حق الحياة ، وحق الوجود وحق تقرير المصير .

فاذا كانت اسرائيل لا تفهم هذا أو لاتريد أن تفهم هذا ، فانها تكون بذلك قد خرجت عن اطار الشرعية الدولية ، ورفضت حكم الميثاق ، ورفضت الخضوع لاحكام القانون الدولي ، ورفضت مبادئ اتفاقات السلام .

وأما ان تستخدم اسرائيل ادعاءات الأمن ، فاننا نقول وبكل صراحة ، انه لا يمكن لدعاوى الأمن الاسرائيلي أن تجد اليوم منطلقا يقبلها أو عقلا يفهمها ، ان الامن الاسرائيلي يكمن في عبارة واحدة هي السلام العادل ، انه لا يمكن لاي كم من السلاح أو المال أو المناورات والغزوات ومحاولات الاستيطان أو تشريد الآلاف من البشر أن يأتي لاسرائيل بالأمن . ان السلام هو اطار الامن للجميع ، شريطة أن يكون هناك عدل للجميع . هذا هو الباب الوحيد الى الامن والى الاستقرار .

حين بدأت مصر عملية السلام بزيارة الرئيس السادات للقدس ، فانها استهدفت

ما يلي :

أولا : اعتراف اسرائيل بوجود الشعب الفلسطيني وبوجود الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

ثانيا : قبول اسرائيل بمبدأ التفاوض مع ممثلي الشعب الفلسطيني

ثالثا : انتخابا حرا لهيئة فلسطينية تتولى السلطة في كل الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وذلك كترتيب انتقالي .

رابعا : انسحاب الادارة العسكرية والمدنية الاسرائيلية من الاراضي المحتلة وكذلك بدء انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي ، وأن تنسحب القوات المتبقية الى نقاط ومعسكرات محددة خلال الفترة الانتقالية .

خامسا : مفاوضات بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني تتعلق بالوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة وبمعنى آخر رفض دعاوى الضم واللاحاق والسيادة التي تقول بها اسرائيل من جانب واحد وبارادتها المنفردة .

سادسا : وفي نهاية المطاف ، فلا مفر من ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير ، بما في ذلك امكانية قيام دولة فلسطينية ، أو أى وضع آخر يرتضيه الشعب الفلسطيني في اطار من الشرعية الدولية .

ولقد بدأت مصر بالفعل ، مفاوضات مع اسرائيل وبالمشاركة الكاملة للولايات المتحدة تستهدف اقامة نظام انتقالي يساعد على تحقيق هذه الاهداف المشروعة .

لقد بدأت مصر هذه المفاوضات بحسن نية ، والأمل يداعبها بقرب حلول السلام وأن اسرائيل سوف تقدم أيضا بذهن متفتح نحو اكمال الطريق الذي بدأناه ، والتعاون فيما تم الاتفاق عليه وهو السلام الشامل .

الا أن اسرائيل عمدت الى الامعان في بناء المستوطنات في الاراضي الفلسطينية المحتلة في محاولة للاستيلاء على أراضي الضفة الغربية ، بما في ذلك القدس وغزة ، ثم عمدت الى ضم القدس وضم الجولان والاجراءات الاخرى التي تتعارض مع محاولات بناء الثقة التي يستلزمها بناء السلام الشامل .

وهذا ما أدى الى توقف هذه المفاوضات أكثر من مرة فغني عن البيان ان مصر ، التزاما منها بموقف قومي ثابت يدعمه اطار القانون الدولي ومبادئ وميثاق الامم المتحدة

وأهدافه ، لا يمكن أن تسلم بتفسيرات غير صحيحة لأي اتفاق يعقد في اطار الشرعية الدولية كما لا يمكن أن تشارك في مؤامرة تحاك ضد الشعب الفلسطيني عن طريق التفسير غير السليم أو نوايا غير واضحة أو مخططات تستهدف الضم واللاحاق ، وممارسات توجه ضد أبناء الشعب الفلسطيني في القدس والضفة وغزة .

ولقد داعبنا الأمل مرة أخرى بعد اتمام انسحاب اسرائيل من أرض مصر في ٢٦ نيسان / أبريل ١٩٨٢ ، لعل اسرائيل تكون جادة في استمرار المسيرة . ولعلني هنا أكرر أن مصر لا ترى في الانسحاب من سيناء الا مجرد خطوة على الطريق . الا أن اسرائيل استمرت على سياستها التي لا يمكن أن يقبلها عقل واع أو منطق سليم ، فتم العدوان على لبنان ، عدوانا مد مرا عصف بحقوق السيادة ووحدة الاراضي اللبنانية والحقوق السياسية والانسانية لشعب لبنان ، كما عصف بالوضع المؤقتة التي اضطر اليها شعب فلسطين بعد مأساة طرده وتشريده من أرضه ودياره ، وكان مخططا أن ينسف الحقوق السياسية والوطنية للشعب الفلسطيني . وأن يشل نضاله تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

ومن هنا نشأت المبادرة المشتركة التي تقدمت بها مصر وفرنسا الى مجلس الأمن في تموز / يوليو الماضي ، متضمنة شقين : أولهما ينص على حماية حقوق السيادة والاستقلال السياسي للبنان ، وثانيهما يكرس الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ويقف وراءها في مواجهة الغزو الاسرائيلي .

فقد نادت المبادرة المصرية الفرنسية بالمبادئ التالية :

" تأكيد حق كل دول المنطقة في الوجود والامن طبقا لقرار مجلس الامن

رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ؛

تأكيد الحقوق الوطنية والمشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق تقرير

المصير بكل آثاره ؛

تمثيل الشعب الفلسطيني في المفاوضات ، وبالتالي تحقيق مشاركة منظمة

التحرير الفلسطينية فيها ؛

المطالبة بالاعتراف المتبادل والمتزامن بين الاطراف المعنية. " (S/15317)

جيم ، الفقرة (١)

هذا هو الاطار السياسي والتاريخي والمنطقي للمبادرة المصرية الفرنسية ، ونحن
وفرنسا نقف بكل حزم وراء هذه المبادرة ، ونعلن التزامنا التام بما جاء فيها ، ايماننا منها
بأن نصوصها انما تستند الى قواعد القانون الدولي ، وأهداف ميثاق الامم المتحدة وقراراتها
ومصر اذ تعلن ذلك ، فانما تعلن أيضا ، بناء على الاتفاق الذي تم بينها وبين فرنسا ،
اننا نرجئ المضي في مناقشة هذه المبادرة في الوقت الحالي آخذين في الاعتبار عددا من
التطورات الايجابية في الموقف عموما وانتظارا لما يمكن أن يتحقق منها . وبهنا في هذا
الصدد الترحيب ببيان منظمة التحرير في مجلس الامن يوم ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

يأتي على رأس هذه التطورات الايجابية مبادرة ريفان التي أعلنها يوم أول أيلول / سبتمبر الحالي ، وهذه المبادرة تشير الى موقف محمود من الحكومة الأمريكية ، وتقييم صحيح للموقف في الشرق الأوسط ، الأمر الذي يتطلب من الولايات المتحدة أن تقف موقفا حاسما ازاء التطورات الخطيرة التي أدت اليها السياسة الاسرائيلية في بيروت خاصة ولبنان عامة ، وفي عدد القضية الفلسطينية بالذات وازاء منطقة الشرق الأوسط كلها .

واننا ان نرحب بهذه المبادرة ، نعلن أننا نرى فيها ايجابيات كثيرة ، كما نرى فيها عنصرا هاما على طريق الحل العادل للمشكلة الفلسطينية والتسوية العادلة الشاملة ، الا أن لنا ملاحظات على بعض جوانب تلك المبادرة نأمل أن تتداركها الحكومة الأمريكية . ولاشك أن أمامها فرصة سانحة لذلك عند مناقشتها مع الأطراف المعنية . ومع ذلك فالعبرة في النهاية هي في استمرارية المبادرة وتنفيذها بأسرع ما يمكن وقبل أن تسبقها الأحداث أو تؤثر في فعاليتها مناورات مثل تلك التي شهدناها في الأيام الأخيرة .

ولذلك فاننا نطالب الحكومة الاسرائيلية بأن تعيد النظر في موقفها الراض لمبادرة الرئيس ريفان ، وأن تعود الى اطار الشرعية الدولية بأن تتوقف عن بناء المستوطنات وسياسات الضم واللاحق وأن تتعامل مع سكان الضفة الغربية ، بما فيها القدس العربية ، ومع سكان قطاع غزة طبقا لأحكام اتفاقيات جنيف ، وأن تنظر الى الامم . . الى المستقبل نظرة متفحة تسمح لها بأن تقبل النداء الذي وجهته اليها الولايات المتحدة الأمريكية على أعلى مستوى .

وفي الوقت نفسه فاننا نطلب من منظمة التحرير الفلسطينية أن تقيم الموقف الحالي من مختلف جوانبه ، وأن تدرس اقتراحنا بالاعتراف المتبادل والمتزامن مع باقي الأطراف المعنية وأن تؤكد اعترافها بكافة قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية حتى يتسنى اقامة الحوار المطلوب مع الولايات المتحدة الأمريكية ويكتمل بذلك لمنظمة التحرير مكنة الحوار مع جميع الأطراف الفعالة في الموقف ، بل ويكتمل للمبادرة الأمريكية مكنة الاتصال بجميع الأطراف على قدم المساواة . وفي هذا الصدد فاننا نرحب بالبيان الذي أصدره السيد ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير

بأنه يقبل كافة قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، ونرى أنه خطوة على الطريق السليم تستوجب التحية والتشجيع وتعبّر عن فهم صحيح لحقائق الموقف واحتياجاته .

وثمة تطوّر آخر ، فقد أقرّ مؤتمر القمة العربي في فاس بالاجتماع يوم ٨ أيلول / سبتمبر الجاري مشروعا آخر للسلام . وقد يختلف البعض مع بند أو أكثر من بنوده ، ولكن لا يمكن انكار الايجابيات التي يحتويها ، كما أنه يجب ألا يفوتنا المغزى السياسي وراء توافق رأى رؤساء الدول والحكومات العربية حول هذا المشروع ، فان العالم العربي في فاس قد قال كلمته موحدة وبصوت عال في صالح السلام الشامل القائم على العدل ، بشكل لا يترك مجالاً للجدل . ان الدول العربية على استعداد لأن تسلك طريق التفاوض للتوصل الى حل سلمي يقوم على أساس الاعتراف المتبادل .

ان هذه الجادى والخطوط العريضة التي تضمنتها قرارات فاس تشكل أرضية مقبولة ولكنها تحتاج الى اجراءات تنفيذية ومراحل انتقالية ، ربما تمكننا عن طريق المبادرات الأخرى المطروحة أن نجد لها الترجمة العظيمة العادلة المقبولة .

وفي هذا الصدد ، أكرر أن مصر لا تستبعد أى مبادرة تستهدف تحريك الموقف والتوصل الى حل عادل وتسوية سلمية ، وأذكر في ذلك المبادرة الأوروبية والمبادرة الرومانية والمبادرة السوفياتية ، والأفكار التي عبر عنها الأمين العام للأمم المتحدة .

ويقودني الحديث عن القمة العربية في فاس الى الحديث عن العلاقات المصرية العربية ، فمصر دولة عربية شكلا ومضمونا ، حاضرا ومستقبلا ، وهذه الصفة العربية لمصر هي صفة أصيلة لا تخلع بقرار أو تعاد بقرار ، فهي أعلى وأقوى من أن يؤثر فيها أو يقدرح في أصوليتها دولية أو نظام أو عدد من الدول والأنظمة . ان عروبة مصر شجرة تأصلت جذورها منذ أربعة عشر قرنا والى الأبد بقدر ما غدتها دماء الشهداء الذين راوحوا دفاعا عن حقوق فلسطين وأكادتها وقفات عامدات في سبيل الحقوق العربية من المغرب الى دول الخليج منذ قرون عديدة وحتى هـذ السنين الأخيرة من القرن العشرين .

نعم . . لقد اختلفنا مع عدد من الدول العربية ، وربما لانزال نختلف على عدد من

الموضوعات ، ولكننا ندعو الدول العربية لتقف صفا واحداً أمام التحديات الخطيرة التي تواجه الأمة العربية في مرحلتها المعاصرة . وسوف تظل مصر تعمل من جانبها على تحقيق ذلك . ونشوق في أنه في النهاية سوف يتغلب التضامن العربي على الخلافات والمنازعات العربية .

لقد تحدثت عن الوضع في الشرق الأوسط ، وعن القضية الفلسطينية التي تمثل جوهره ولب مشكلته ، ولكنني أود قبل أن أختم حديثي يجب أن أتعرض باختصار الى مشكلتين هامتين : احدهما تتعلق بالأوضاع في لبنان ، فقد استمر الموقف فيه مليئاً بالأخطار ، مهدداً بالانفجار الذي سوف يتعدى لبنان الى ما حولها ، ونحن في مصر لا نسلم مطلقاً بأن استمرار الاحتلال الاسرائيلي يمثل ضرورة أو يحمي أحداً . ان الوجود الاسرائيلي في لبنان هو وجود عسكري اجنبي تم بقوة الغزو وسيظل السبب الرئيسي في تدهور الأوضاع أكثر وأكثر ، ولا يزال رأينا ثابتاً في أن مفتاح الحل يكمن في انسحاب قوات الغزو الاسرائيلي من كافة الأراضي اللبنانية الى ما وراء الحدود الدولية المعترف بها .

نعم ان على كافة القوات الأجنبية أن ترحل عن أرض لبنان ، ولكن انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلية يجب ألا يرتبط بشروط أو أن يتوازن مع أي وجود آخر . ولتفهم اسرائيل ان تصوورها للوضع في الشرق الأوسط خاطئ ، وان فهمها للأوضاع في لبنان فهم سطحي استند الى غرور القوة أكثر من استناده الى حقائق الواقع ، وان وجودها في لبنان لن يكرس الاستقرار بسبل الدمار والانهيار . فاذا كان هذا هو ما تريده اسرائيل فقد تحقق ولكنها لن تنجو من آثاره هي الأخرى ان لم تتدارك الوضع أو يتداركه عقلاؤها وأصدقائها قبل أن يفوت الوقت وتضيع الفرصة .

واننا نطالب الولايات المتحدة ، وهي الدولة العظمى التي تمسك في يدها بخيوط عدد كبير من المواقف في المنطقة وتمنح اسرائيل الكثير من أسباب القوة وتمنح اسرائيل الكثير من أسباب الحياة أن تعمل على ردع اسرائيل بأسرع ما يمكن ، كما تم ذلك من قبل في عهد الرئيس ايزنهاور عام ١٩٥٧ .

لقد نكثت اسرائيل بكل تعهداتها وضاماناتها طبقا لاتفاق خروج قوات المنظمة من بيروت حين احتلت بيروت الغربية واقتحمت مخيمات اللاجئين العزل في صبرا وشاتيلا ، حيث أطلقت عليهم ارهابها وعملها من الخونة والقتلة والمجرمين ليمقتلوا الأطفال والنساء والشيوخ تحت حماية جيش الاحتلال الاسرائيلي في يوم أسود من أيام العار لاسرائيل .

ان العلاج الأساسي لمشكلة لبنان يجب أن يقوم على احترام سيادة لبنان ، وسلامة أراضيه ، واستقلاله السياسي ، وعرويته ووحدة شعبه ودولته ، والحفاظ على حقوق الجميع فيه على أساس من المساواة والاحترام والتعايش والتعاون .

وفي الوقت نفسه فاننا نطالب الأصدقاء في لبنان ، على اختلاف عقائدهم ومواقفهم وتطلعاتهم ومواقفهم ، أن يضعوا وحدة دولتهم وشعبهم فوق كل اعتبار ، وأن يبقوا وقفة رجل واحد في هذه اللحظات الدقيقة حتى تمر الأزمة العاتية ، ويعود لبنان مزهوا فخورا كما كان ، زاهيا منطلقا كما أردناه أن يكون ، وفي ذلك فاننا نتمنى للرئيس الجديد أمين الجميل التوفيق في مهمته الصعبة ، وأن يكون انتخابه خطوة على طريق الاستقرار والاستقلال وانها الاحتلال .

واذا كان هذا هو ما يحدث في قلب العالم العربي ، فعلى حدوده الشرقية حرب دخلت عامها الثالث بين العراق وايران ، وهذه هي المشكلة الأخرى التي تهدد الشرق الأوسط بأشود العواقب على استقراره وتطوره وثرواته ورخائه .

لقد حطت الينا التطورات الأخيرة أنباء الغزو الايراني لأرض العراق ، كما أكدت رفض ايران لكافة جهود التسوية ووساطات السلام واصرارها على مواصلة الحرب ، فاذا كان العراق قد انسحب ، أو أعلن استعداد له للانسحاب من أرض ايران بالكامل ، كما أعلن استعداده لقبول وساطات السلام وجهود التسوية ، فاننا نطالب الحكومة الايرانية بأن تجنح للسلم ، وأن ترجع عن أي مطالب من شأنها أن تزيد النار اشتعالا والموقف سوءا .

ان مصر ، ايماننا منها بعرويتها ، وحرصنا منها على تراب أمتها وثقة منها في قبول الحكومة العراقية لمبادرات السلام ، تعلن أنها سوف تقف وراء العراق في دفاعه عن ترابه وشعبه . ان مصر تؤمن ايماننا راسخا بالسلام وتلتزم التزاما كاملا به . ولذلك رغم العقبان الضخمة التي تعترض طريقنا الى الحل السلمي للنزاع في الشرق الأوسط ، فان مصر لن تياس ولن تغفد

عزيمتها ، وسوف تواصل صمودها من أجل تحقيق السلام القائم على العدل ، وهو وحده الذي يتصف بالدوام والاستمرار .

ان التزام مصر بالسلام هو التزام عالمي ، يتعدى منطقة الشرق الأوسط الى مختلف مناطق العالم ، ان موقف مصر تجاه كافة القضايا التي يواجهها العالم يستند الى منطق واحد ، ويتسم بالاستمرارية . اننا ننادى بحل المنازعات بالطرق السلمية ، بالحوار ، بالتفاوض ، باحترام الشرعية الدولية ، وباحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ان هذه هي آمالنا ، ولا أقول أحلامنا لأن جهودنا المشتركة يمكن أن تحوّل هذه الآمال الى واقع نعيشه وأن تساعد على ايجاد عالم أفضل لأولادنا وللأجيال القادمة .

الرئيس : أشكر صاحب السعادة السيد بطرس غالي وزير الدولة للشؤون

الخارجية في جمهورية مصر العربية على كلمته وكذلك على الكلمات الطيبة التي وجهها للرئيس .

السيد عبد الحليم خدام (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، يسعدني

أن أقدم اليكم أطيب التهنئة بانتخابكم بالاجماع رئيسا للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، متعنيا لكم النجاح في مهمتكم السامية ، واني لعلني ثقة بأن ما تتمتعون به من كفاءة وخبرة كفيل بقيادة أعمال دورتنا هذه الى النجاح الذي نصبوا اليه ، وان وفد بلادي سيبدل قصارى جهده فسي التعاون معكم لتحقيق ذلك وبخاصة أن نمو العلاقات الودية بين بلادكم وبلادنا سيجعل تعاوننا أوثق وأشمل .

وأحیی بتقدير رئيس الدورة السابقة السيد عصمت كئاني ، الذي شهدت الجمعية العامة في فترة رئاسته عدة دورات خاضعة وطائرة الى جانب الدورة العادية ، وقد أدار أعمال الجمعية في دوراتها المتعددة بكفاءة تستحق التقدير والثناء .

كما أحیی السيد الأمين العام للأمم المتحدة الذي نرجو في عهد ولايته أن تتقدم المنظمة الدولية خطوات واسعة نحو تحقيق أهدافها وبلوغ مقاصدها .

تتعقد دورتنا هذه ، وأسرتنا الدولية تواجه ظروفًا بالغة الصعوبة إذ تحف بها المخاطر من كل جانب ، فيؤثر التوتر والعنف والعدوان تزداد حدة واتساعا في الشرق الأوسط بشكل خاص ،

وفي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بشكل عام ، وكلهما تشكل خطرا وتهديدا كبيرا على الأمن والسلام الدوليين .

ولاشك أن المعسكر الامبريالي مسؤول مباشرة عن زيادة حدة التوتر والعدوان في هذه الأقطار، إذ يريد لها أن تكون مختبرا لتجارب أسلحته الفتاكة ، وأن تبقى أرضها عرضة للخراب والتدمير كي تظل شعوبها متأخرة عن موكب الحضارة والتقدم ومجالا رحبا للاستغلال السياسي والاقتصادي ، الذي أتقن الاستعمار الجديد فنونه وأساليبه .

ان المعسكر الامبريالي يصرف مئات الطائرات من الدولارات على آلات الحرب والدمار في حين أن هناك ٦٠٠ مليون انسا على ظهر الأرض يعانون من سوء التغذية، ونحو مليون ونصف يعيشون بدون مأوى ، أو في ظروف حياتية مأساوية ، وفي حين أن أكثر من ربع أطفال العالم يحرمون من التعليم والغذاء ، وكان الأجدر بهذه الطائرات العديدة ، التي تصرف في سبيل تهديد البشرية بمجزرة عالمية رهيبية ، أن تصرف لسد حاجات الدول الفقيرة ، ورفع مستوى شعوبها المعاشي .

ان معظم البيانات التي أقيمت في الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح ، التي عقدتها الجمعية العامة في حزيران / يونيه الماضي رسمت صورة مأساوية لعالم اليوم ، وشدت الأنظار بالحاح وإخلاص كبيرين الى المخاطر التي تتعرض لها الانسانية من جراء انفلات مشكلة التسليح ، ونهبته الى المصير القاتم الذي ينتظر الانسانية كلها ، وعبرت عن رغبة الدول غير النووية التي تشكّل السواد الأعظم من دول العالم في حماية نفسها ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها ، ومن أجل منع التجارب النووية ، والتوقف عن صنع الأسلحة الكيميائية والجرثومية وتدمير مخزوناتها ، ومن أجل إقامة مناطق سلام ، ومناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوبي شرقي آسيا وغيرها من مناطق العالم .

ومع ذلك كله ، وبالرغم من هذه النداءات الحارة المخلصة ، فاننا نرى ، في الواقع ، كيف تزود دول العدوان بأحدث آلات العدوان ، وكيف يتم استخدام أسلحة محرمة دولياً في القتال . وقد شاهد العالم مؤخراً عشرات الآلاف من المواطنين الفلسطينيين واللبنانيين ومعظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ ، يروحون ضحايا القنابل العنقودية والفراغية وغازات شلل الأعصاب الأمريكية الصنع التي استعملتها إسرائيل في اجتياحها العدواني ضد لبنان وبيروت .

لقد أصبحت السيطرة والاستثمار وسلب الثروات الوطنية والاضطهاد والعدوان وحماية المعتدى قاعدة تسير على هديها القوى الامبريالية والعنصرية والصهيونية في العلاقات الدولية ، كما أصبح من المسلّم به ، والمتفق عليه بين معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولدى الرأي العام العالمي ، أن صرح السلم والأمن الدوليين لا يمكن أن يشيّد ويستقر في العالم الا اذا حلت مبادئ الحيثاق والقانون الدولي محلّ شريعة الغاب ، وزال الظلم والقهر والاضطهاد ، وقضت على آفة العنصرية بمختلف أشكالها ، ومنها الصهيونية ، ونالت الشعوب حقوقها المفترضة وأزيلت معالم الاستعمار والاستعمار الجديد والهيمنة والسيطرة وسلب الثروات الوطنية للشعوب . ولهذا كان لا بد برأينا للوصول الى عالم أفضل تزول منه مآسي الحروب وويلاتها من أن يعمل المجتمع الدولي بجهد صادق وحثيث في سبيل الأهداف التالية :

(١) ازالة الاستعمار بشكليه القديم والجديد والقضاء على كافة أشكال العنصرية

والتمييز العنصري :

(٢) ترسيخ سيادة القانون الدولي ومبادئ الحق والعدالة والانصاف ، ومنها احترام

مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، في العلاقات بين الدول كي ينتفي التسايط والقهر والعدوان ، وكما تزول الأسباب القريبة والبعيدة للأزمات والمشاكل الدولية :

(٣) تدعيم منظمة الأمم المتحدة بما يمنع تعطيل دورها ، ويؤكد صداقية وفاعليتها

قراراتها ، ويعزز من قدراتها في مواجهة وحل القضايا المختلفة على هدى ميثاقها والمبادئ التي أنشئت من أجلها :

(٤) ازالة شبح الحرب الباردة والتوتر الدولي ووقف السباق المعلن للتسلح بشقيه

التقليدي والنووي ومواصلة الجهد في سبيل تحريم الأسلحة النووية ونتاجها وخبزنها واستخدامها :

(٥) إقامة نظام اقتصادي عالمي، وفق ما كانت الجمعية العامة قد أقرته، و — شأنه أن يردم الهوة الكبيرة والفوارق الهائلة القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويسؤدي الى توازن أكبر في العلاقات بين الدول المتطورة ودول العالم الثالث.

اننا إذ نستعرض الوضع الدولي الراهن لنرى بوضوح مدى المسافة الشاسعة التي تفصل الواقع الحالي للعلاقات الدولية عما نطمح ونصبو اليه، بل اننا نلاحظ أن المشكلات التي نعيشها تزداد تعقيدا، وأن بؤر التوتر في العالم تتعمق بشكل خطير، بحيث تشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلام الدوليين.

فالنظام العنصري في جنوب افريقيا، شأنه في ذلك شأن النظام الصهيوني العنصري في فلسطين، لم يكف بتفجير بؤر الصراع والتوتر وانما كانت ممارساته وماتزال تعتل وصمة عار في جبين الانسانية وتاريخها. فماتزال شعوب جنوب افريقيا وناميبيا ترح تحت ظلم نظام الأقلية العنصرية واستعمارها. ولا بد لمنظمتنا من أن تواجه المؤامرات والمناورات التي تقودها القوى الامبريالية، وأن تحزم أمرها من أجل انقاذ هذه الشعوب من ظالمها ومستعبدتها، عن طريق تأييد حركات التحرر الوطني لتلك الشعوب ومد يد العون المادي الفعال لها في نضالها من أجل حقوقها في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية، ومن أجل ردع ذلك النظام العنصري عن مواصلة اعتدائه على الدول المجاورة، وبخاصة على أنغولا. واننا نناشد مجلس الأمن أن يتخذ التدابير التي نص عليها الميثاق من أجل وضع حد نهائي لهذا النظام وممارساته واعتدائه.

ان جمعيتنا ماتزال تنظر في بند عنوانه "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين"، واننا لنرى أن من حق الحكومة الأفغانية أن تدافع عن استقلال أفغانستان ضد جميع أنواع التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية. ان روابط تاريخية وحضارية متينة تربطنا بالشعب الأفغاني، بالاضافة الى كون أفغانستان عضوا في مجموعة دول عدم الانحياز، ونحرص على أن تبقى كذلك. ان من حق الشعب الأفغاني أن يختار نظام الحكم الذي يراه لنفسه. وانطلاقا من ذلك، فاننا نولي أهمية كبيرة لاجراء مفاوضات بين حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية وجاراتها بغية التوصل الى حلول سلمية، تكفل أمن واستقرار تلك المنطقة، وتحافظ على وحدة أفغانستان واستقلالها وعدم انحيازها.

ان مشكلة قبرص ما تزال تراوح في مكانها حتى اليوم، بالرغم من انقضاء سنوات عديدة على نشوئها . ولنا وطيد الأمل أن تستأنف المفاوضات بين الطائفتين القبرصيتين برعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، على أساس قرارات المنظمة الدولية ، وفي اطار احترام سيادة قبرص واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها وعدم انحيازها .

وكذلك فان مشكلة توحيد كوريا ما زالت دون حل على الرغم من المبادرة والاقتراحات الجديدة التي تقدمت بها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية . اننا نؤيد توحيد كوريا على الأسس العادلة والعطية التي تقدمت بها حكومة بيونغ يانغ .

لقد وقعت حرب مؤلمة ومؤسفة في الجنوب الأطلسي ، وما تزال مشكلة جزر ماليفيناس تنتظر مناقشتها في اطار الدورة الحالية للجمعية العامة . واننا ندعو الى استئناف المفاوضات بين الطرفين المعنيين ، وهما الأرجنتين والمملكة المتحدة ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، بغية ايجاد تسوية سلمية ، على أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الشأن ومبادئ الميثاق . وستكون جهود الأمين العام للأمم المتحدة ، في هذا السبيل ، مرغوبة ومطلوبة من أجل التوصل الى التسوية السلمية المنشودة .

ان الوضع الأساوي والخطير في الشرق الأوسط يعكس بجلاء صورة الخلل الذي يواجهه المجتمع الدولي بسبب عدوان اسرائيل المستمر . فمنذ أن قامت اسرائيل على تراب فلسطين بدأت مأساة الشعب الفلسطيني ومنطقة الشرق الأوسط ، التي أضحت تعاني الآلام وتنزف الدماء نتيجة لمخططات الصهيونية العالمية باقامة امبراطورية عنصرية تبدأ في فلسطين وتصل الى أجزاء أخرى من العالم العربي ، حددتها العقيدة الصهيونية من النيل الى الفرات ، امبراطورية تبسط هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط لتتحكم من خلال هذه الهيمنة بالوضع الدولي ، وذلك بسبب الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط التي تقع بين ثلاث قارات فسي قلب العالم القديم ، وعلى تخوم المصالح الاستراتيجية للقوى العظمى ، بالإضافة الى ما نعلم من مخزونها الهائل من الطاقة ومن عائداتها .

فالخطر الصهيوني ، بطبيعته العنصرية ، وبأهدافه التوسعية ، لا يهدد العالم العربي فحسب ، بل أصبح يمثل خطراً داهماً ومتعاظماً يهدد أمن جميع شعوب العالم ومصالحها . ان من خطط الصهيونية العالمية ، أن تصبح من خلال سيطرتها على المنطقة وثرواتها الطبيعية ، وفي مقدمتها الطاقة ، القوة المتحكمة بهذه المادة الأساسية ، وأن تفرض بالتالي على العالم التعامل مع المنطقة من خلالها . ولعل ما يوضح هذا الوضع العدواني للصهيونية العالمية وقاعدتها اسرائيل ، هذا الاحتقار الدائم والوقح لأم العالم ولمنظوماتها ومؤسساتها الدولية .

فمنذ مطلع هذا العام فقط ، رفضت اسرائيل تنفيذ القرارات التالية لمجلس الأمن :

٤٩٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، كما رفضت الالتزام بقرارات الجمعية العامة في دوراتها الاستثنائية خلال هذا العام .

كل ذلك يضاف الى رصيدها الكبير في رفض القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بمؤسساتها المتعددة .

لقد دفع الشعب العربي الفلسطيني ثمننا غالياً للتواطؤ الفاضح بين الاستعمار البريطاني لفلسطين وبين الصهيونية العالمية في فتح باب الهجرة الى فلسطين ، ثم في تسهيل اقامة اسرائيل على حساب الشعب العربي الفلسطيني ووطنه ، ولا زال الفلسطينيون مكرهين على الاستمرار فسي دفع الثمن ، تشريداً وتقتيلاً ، وما زالوا يعانون ألم التشرد والحرمان ، من أرضهم ووطنهم ، ويتطلعون بحنين وتصميم كبيرين الى استعادة الوطن الذي سلب والحقوق التي انتهكت ، كما دفع العرب ثمننا فادحاً لذلك التواطؤ بين الصهيونية العالمية والدول الغربية التي تنكرت لجميع التزاماتها تجاه العرب فساعدت قيام الدولة العبرية وقدمت لها جميع وسائل العدوان .

لقد طرح الاسرائيليون عام ١٩٤٨ شعار التفاوض مع العرب من أجل السلام وتحت هذا الشعار تم احتلال الأراضي المجردة من السلاح والتي كانت تحت اشراف عربي ، وتحت شعار الأمن شن الاسرائيليون عام ١٩٦٧ عدوان حزيران / يونيو ، ونوا المستعمرات في الأراضي العربية المحتلة ، وهم يطالبون بالأمن لهذه المستعمرات الجنية في الأراضي المحتلة ، خلافاً للمواثيق الدولية ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة .

ولقد رفضت اسرائيل تنفيذ جميع القرارات الدولية التي تدعوها للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، كما رفضت جميع المبادرات السلمية بما فيها المبادرات الأمريكية ، ان رفضت مبادرة يارينغ وعطلتها ، ورفضت مشروع روفرز وعطلته ، وفشلت جميع الجهود الدولية لمعرفة حدود دولة اسرائيل ، ولقد أوجد عدد من زعمائها تحديدا وقحا خطرا للحدود لم يسمع به من قبل عبر التاريخ حين أعلنوا أن حدود الدولة الاسرائيلية تمتد الى حيث يصل الجنسودي الاسرائيلي .

فماذا يعني ذلك غير العدوان المستمر والتوسع الدائم حتى تتحقق أحلام الصهيونية العالمية باقامة الامبراطورية الصهيونية في العالم العربي ؟ بل ان وزير الدفاع الاسرائيلي يرى في تصريح شهير يذكر بالمفاهيم النازية التي استنكرتها البشرية جمعا ، أن مجال اسرائيل الحيوي يمتد بحيث يشمل باكستان شرقا ودول شمالي افريقيا غربا .

بتاريخ ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ أصدر الكنيست الاسرائيلي قانونا بضم منطقة الجولان السورية ، ورفض مجلس الأمن هذا الضم بالقرار رقم ٤٩٧ (١٩٨١) ، وكذلك الجمعية العامة بدورتها الاستثنائية الطارئة التاسعة بالقرار ١ / ٩ بتاريخ ٥ شباط / فبراير ١٩٨٢ . وخلال هذا العام تصاعدت التهديدات الاسرائيلية ضد الدول العربية والشعب الفلسطيني وتابعت اسرائيل سياستها العدوانية بضرب القرى والمدن اللبنانية ، وقصفت ، كما نعلم ، مدينة بيروت بصورة وحشية ، فقتلت بذلك المئات من الضحايا الأبرياء .

وبتاريخ ٤ حزيران / يونيو قام الجيش الاسرائيلي بشن عدوان شامل ضد الأراضي اللبنانية مهد له بغارات جوية وبحرية على مختلف المناطق اللبنانية .

ورغم قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٥٠٨ و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، فقد تابع الاسرائيليون تقدّمهم حتى حاصروا مدينة بيروت وصبوا عليها جحيما من قنابل طائراتهم ومدافعهم وبحريتهم بصورة لم يسبق نظيرها تاريخ الحروب ، ففي يوم واحد بلغ عدد القذائف الاسرائيلية على العاصمة اللبنانية أكثر من ٢٥ ألف قذيفة حسبما تناقلته وكالات الأنباء العالمية في حينه .

لقد قتل الاسرائيليون خلال هذه الحرب عشرات الألوف معظمهم من المدنيين وجلبهم من الأطفال والنساء والشيوخ ، وهجّروا مئات الألوف ، ود مروا القرى والمدن والمنشآت المدنية

ولم تسلّم المستشفيات ودور العبادة من عدوانهم ، واستخدموا الأسلحة المحرّمة دولياً ، كل ذلك تحت عنوان " أمن الجليل " .

وإذا ما تتبعنا القرارات الاسرائيلية وتصريحات زعماء اسرائيل نجد أن للعدوان على لبنان الأهداف التالية :

- أولاً - تصفية منظمة التحرير الفلسطينية واعادة تشريد الفلسطينيين .
 - ثانياً - السيطرة على لبنان من خلال ما أسموه اقامة حكم قوى ، وكأن الحكم الذي يقيمه الاحتلال يمكن أن يكون قويا .
 - ثالثاً - فرض معاهدة صلح على الدولة اللبنانية .
 - رابعاً - اقتطاع أجزاء من لبنان ، بدليل ما يجري حالياً في المناطق اللبنانية الخاضعة للاحتلال الاسرائيلي من محاولة سرقة مياه الليطاني ، وايجاد واقع استيطاني جديد .
 - خامساً - توجيه ضربة عسكرية لسورية واضعافها لاضعاف جبهة المقاومة العربية للعدوان الاسرائيلي ، والتي تشكّل سورية قاعدتها ومحورها .
- وتحت هذه الأهداف ، جاء الغزو الاسرائيلي للبنان ، وتحت هذا العنوان قتل عشرات الألوف من الفلسطينيين واللبنانيين ودمرت القرى والمدن .
- ولتحقيق هذه الأهداف ، دخلت القوات الاسرائيلية مدينة بيروت ، رغم اتفاق أجراه السيد فيليب حبيب مع مبعوث الرئيس الأمريكي السيد ريغان ، ورغم ضمانات الولايات المتحدة الأمريكية بأن القوات الاسرائيلية بعد تنفيذ هذا الاتفاق لن تدخل بيروت ، ورغم أننا أبلغنا مرات بأن القوات الاسرائيلية ستبدأ بالانسحاب من حوالي بيروت تمهيداً للانسحاب الشامل .
- ثم تأتي المجزرة الرهيبة التي قامت بها قوات الاحتلال الاسرائيلي في مخيمات صبرا وشاتيلا وغيرها ، حيث أقدمت على قتل وحرق وذبح نحو ٤٠٠ من المواطنين الفلسطينيين الأبرياء ، جلهم من الأطفال والنساء في مذبحة تذكّر بمذبحة دير ياسين ، التي نقّدها بيغن في عام ١٩٤٧ ، وتتجاوز حجماً وشاعة واجراماً كل جرائم النازية - تأتي هذه المجزرة لتؤكد حرب الابادة الجماعية التي تشنّها اسرائيل ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني ، على مرأى وسماع من العالم كله .

ان اقتحام بيروت والمذبحة الرهيبة التي جرت فيها ، رغم الاتفاق المشار اليه ورغم التعهدات الأمريكية ، يطرح سؤالاً كبيراً عن قيمة ومصداقية الضمانات التي تعطيها دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية ، كما يطرح شكوكاً كبيرة حول جدوى مثل هذه الضمانات ، عندما تكون اسرائيل طرفاً في المشكلة .

ان قادة اسرائيل بما يمارسونه يشكلون عصابة ارهابية لم تحسن دراسة التاريخ ولم تتعظ بعبره . فهم لم يقرأوا الماضي ولا يجيدون قراءة الحاضر ولن يستطيعوا معرفة المستقبل لأن الجريمة اعمت عيونهم والعنصرية أغلقت نوافذ رؤية الحاضر والمستقبل .
عليهم ان يدركوا ان الجماهير العربية التي خاضت عبر التاريخ معارك متعددة من اجل قضيتها وكرامتها لن تخاف ارهابهم ، ولن يستطيعوا تخويفها بما يرتكبونه من جرائم . عليهم ان يدركوا انهم سيدفعون عاجلا ام اجلا ثمنا غاليا للجرائم الوحشية التي ارتكبوها ويرتكبونها . ان العقاب العادل سيطالبهم طال الزمن أم قصر . فلم يشهد التاريخ ظالما لم ينل عقاب ظلمه . ان الجرائم التي يرتكبها الاسرائيليون ضد الامة العربية تزيد من تصميمنا على مواجهة العدوان ومن تمسكنا بقضيتنا وبثقتنا بالنصر .

اننا ندرك اننا نسير على درب صعب وشاق كله الام ودماء وتضحية ولكننا سنتابع السير على هذا الطريق مهما كانت التضحيات كبيرة والصعاب كثيرة ، فليس امامنا خيار اخر سوى خيار النضال لتحرير ارضنا والحفاظ على مستقبل امتنا .

ان طريقنا طويل ومؤلم ، ودائما فان طريق الحرية صعب ودام ، ولكنه طريق النصر .
لقد رفض المجتمع الدولي الغزو الاسرائيلي للبنان وادانته جميع دول وشعوب العالم ، بصورة فردية وجماعية ، ولكن هل يكفي هذا الرفض وهذه الادانة لمواجهة هذا الوضع الخطير ؟
ان الدول التي صوتت الى جانب قبول اسرائيل في المنظمة الدولية كانت تنطلق من التعهدات الاسرائيلية بان اسرائيل ستكون دولة محبة للسلام ملتزمة بميثاق الامم المتحدة واهدافها .
والسؤال ، ان جرائم اسرائيل العنصرية واعتداءاتها الوحشية وفزوها للبنان وحرب الابادة الجماعية التي تشنها على الشعبين الفلسطيني واللبناني ، الا يكفي كل ذلك لأن يجعل هذه الدول تعيد النظر بموقفها من هذه الدولة التي بنيت اساسا على العدوان ونمت وتوسعت على أساس عدواني .
والسؤال الآخر موجه بصورة خاصة للولايات المتحدة الامريكية ، لأنها تمد المعتدين بكل وسائل العدوان والقتل والتدمير ، وبأحدث ما تنتجه آلة الصناعة الامريكية ، هل الاسرائيليون يقومون

بهذه الاعمال الاجرامية خدمة لمصالحهم الصهيونية العنصرية أم لحسابكم وخدمة لمصالحكم ؟ فاذا كانت جرائم اسرائيل ضد العرب ليست لحسابكم ولا خدمة لمصالحكم فلماذا هذا الدعم والتأييد والمساندة لاسرائيل ؟ لماذا أحدث الطائرات الامريكية وأحدث الصواريخ وأحدث وسائل الكشف والاستطلاع والتشويش تعطي للاسرائيليين ؟

لماذا تعطي اسرائيل القنابل العنقودية والاسلحة الكيماوية ، وهي اسلحة محرمة دوليا ؟ وهل هذا يتفق مع مسؤولية الولايات المتحدة الامريكية التي التزمت بها بموجب ميثاق الامم المتحدة وباعتبارها عضوا دائما العضوية في مجلس الامن ؟

هل السلم في المنطقة وفي العالم يتوفر من خلال شن الحروب وقتل عشرات الالوف وتشريد الملايين وتدمير المدن والقرى ؟

ان الولايات المتحدة الامريكية تتحمل مسؤولية خاصة في جميع الجرائم والاعمال العدوانية التي قامت بها اسرائيل ضد العرب ، وبالتالي فهي مطالبة وفورا برفع الغطاء السياسي والعسكري عن اسرائيل ، وان تفسح المجال للمجتمع الدولي بفرض العقوبات ضد هذه الدولة العنصرية المعتدية ، ووقف جميع انواع واشكال المساعدات بما فيها المساعدات العسكرية والاقتصادية ووقف عضويتها في المنظمة الدولية .

ان الذين لم يساعدوا في الماضي في عزل اسرائيل وفي فرض العقوبات عليها مطالبون اليوم بالملازمة بين ادانتهم للعدوان وبين معاقبة المعتدين .

ان تاريخ الحربين العالميتين الاولى والثانية يكشف بوضوح ان التساهل مع المعتدين كان يشجع دوما على المزيد من العدوان .

ان التساهل مع النازيين اثناء غزو النمسا وتشيكوسلوفاكيا قد دفع النازية لغزو بولونيا ، ثم ادى الى اندلاع الحرب العالمية الثانية .

ان التساهل مع المعتدي بحجة ترك الباب امامه مفتوحا لاقناعه بالعدول عن سياساته العدوانية لن تكون له الا نتيجة واحدة وهي مزيد من الاعمال العدوانية ومزيد من الجرائم ومزيد من التنكر لتوجهات المجتمع الدولي (*) .

(*) عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

ليس في تاريخ دول العالم قديمها وحديثها من سجل مظلم كسجل دولة اسرائيل بجرائمها العنصرية وابعادها ، وبالحرور التي شنتها وبالجرائم التي ارتكبتها ضد الانسانية ، وهي بذلك قد غطت على جميع الجرائم التي اقترفتها النازية والقوى الفاشية في النصف الاول من هذا القرن .

ان التاريخ الحديث لم يشهد معتديا كالاسرائيليين الذين ضربوا البيوت الامنية بقنابل تستخدم لأول مرة في الحروب ، فقتلوا من قتلوا من المدنيين النساء والاطفال والشيخوخة . ان رؤية مدينة بيروت المهتمة والمحترقة والمفجوعة كافية لاعطاء صورة عن طبيعة هذه الدولة وعن اهدافها ، ومع ذلك يقول الاسرائيليون انهم يريدون السلام ، وهل كان يقول النازيون غير ذلك عندما كانوا يدرون القرى والمدن التي اقتحموها وعندما قتلوا النساء والاطفال والمدنيين ؟ ان الاسرائيليين يقولون يريد السلام ، ولكنه سلام القبور .

ان السلام لا يقوم على العدوان والقهر والقتل والتدمير والتخريب ولا يركز على معتقدات عنصرية وعدوانية .

ان ايمان العرب باهمية اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة وبانعكاسات المنطقة على مصالح ومستقبل شعوب العالم ، يجب الا يكون سببا في ان يدفعوا ثمننا لايمانهم بالسلام والعدل والحق .

ورغم الماسي التي يعيشها العرب نتيجة للوجود العدواني للاسرائيليين في المنطقة ورغم الحرب التي تشنها القوات الاسرائيلية ضد الامة العربية في لبنان ، فقد اعلنت القمة العربية في مؤتمرها الثاني عشر في مدينة (فاس) برنامجا للسلام يقوم على المبادئ التالية :

(اولاً) الانسحاب الشامل من جميع الاراضي العربية المحتلة .

(ثانياً) الاقرار بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني غير القابلة

للتصرف ، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة شرعي والوحيد .

(ثالثا) يضع مجلس الأمن ضمانات السلام ، ويقوم المجلس بضمان تنفيذ تلك المبادئ المشار إليها . ان هذه المبادئ مبنية على أساسين هما :

أولا - قرارات الامم المتحدة ذات الشأن وميثاقها .

ثانيا - ايمان العرب باهمية السلام وضرورته للمجتمع الدولي .

ان العرب وهم يعلنون هذه المبادئ التي اعترفت بها الامم المتحدة وغالبية دول العالم يدركون جيدا ان اسرائيل لا تبحث عن سلام يقوم على الحق والعدل وانما عن استسلام تفرضه بالقوة والعدوان والقهر .

اننا واثقون اليوم اكثر من اى يوم مضى ان العرب سيقهرون المعتدى ، وسيناضلون بكل الوسائل لاستعادة حقوقهم والتصدي للعدوان لأنهم بذلك لا يدافعون عن حقوقهم ومصالحهم وكرامتهم فقط ، وانما يدافعون أيضا عن حقوق ومصالح وكرامة جميع الأمم .

ان نضالنا ضد العدوان لن تثنيه قوى المعتدى ، بل ستزيد تصاعدا وتصميما واننا
واثقون أن أممنا العربية رغم ما تعانيه اليوم ستوحد جهودها وامكاناتها لتدفع العدوان والظلم،
ولتحارب الذل والاستعباد .

ان دول الأمم المتحدة مطالبة اليوم بموقف واضح ومحدد لحماية الأمن والسلم الدوليين
ولحماية الميثاق ، وهذا يتطلب قرارا يتضمن : أولا ، وقف التعامل بكل أنواعه بين دول المنظمة
الدولية واسرائيل ؛ ثانيا ، انطلب من الولايات المتحدة الأمريكية وقف جميع أشكال المساعدات
العسكرية والاقتصادية والسياسية لاسرائيل ؛ ثالثا ، صدور قرار بالغاء القرار رقم ٢٧٣ لعام
١٩٤٩ الذي قبلت به اسرائيل عضوا في الأمم المتحدة ؛ رابعا ، تقديم جميع أشكال الدعم والساعدة
للدول العربية للتصدي للعدوان ومواجهته .

ان قرارا بهذا الاتجاه ليس من شأنه أن يردع العدوان فحسب ، وانما أن يعزز دور المنظمة
الدولية ويمنع تهديد الأمن والسلام ليس في منطقة الشرق الأوسط وانما في العالم كله .
لقد آن الأوان لأن تتخذ المنظمة الدولية موقفا عمليا لمواجهة سلسلة الأعمال العدوانية
الاسرائيلية ، وماعدا ذلك يتساءل الانسان عن جدوى استمرار المنظمة الدولية .

اننا ان نطالب جميع دول العالم بأن تساندنا وتقف الى جانبنا ، الى جانب الحق العربي
الذي يعتدى عليه الاسرائيليون ، فاننا نجد التصميم على مواصلة الكفاح بكل الوسائل للدفاع عن
وجودنا المهدد ، واستعادة حقوقنا المسلوبة مهما كان الطريق صعبا وشاقا وطويلا ، فنضال
الشعوب من أجل حريتها وكرامتها لا يوقفه طريق طويل ولا تحد منه مصاعب هذه الطريق .

السيد ستيناك (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لمن دواعي سروري

العظيم ان أعرب لكم - سيادة الرئيس - عن تهنئي حكومة فنلندا على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة
ان الفنلنديين والهنغاريين لهم خلفية عرقية ولغوية مشتركة تمتد آلاف السنين . وهذا يعطى
لعلاقتنا طابعا خاصا ، كان واضحا خلال زيارة رئيس فنلندا الأخيرة لبلادكم . انكم شخصيا
تعطون منصبكم السامي خبرة طويلة ليس لها مثيل بشؤون الأمم المتحدة وتفهم عميق لها . ان هذا
كله ، بالاضافة الى تصميمكم وصبركم ، سيؤمن قيادة عمل الجمعية في هذا الوقت العصيب على وجه
الخصوص .

ان الأمين العام للأمم المتحدة ليس الرئيس الإداري للمنظمة فقط ، ولكنه أيضا رمز وحارس لسلطتها . ففي شخص السيد خافيير بيريز دي كويبار وجدت الأمم المتحدة أمينا عاما أثبت انه سوف يخدم جيدا هذه المهام . ان قوة ارادته التي تمتزج بواقعية سياسية لا زمان لاداء المهام التي أوكلها اليه الميثاق .

ان الأمين العام الجديد قد تسلم منصبه في وقت عصيب بصفة خاصة ، ان نادرا ما كان المناخ الدولي أقل ميلا الى الحلول السلمية للصراعات بالوسائل الجماعية عن طريق الأمم المتحدة منه الان . ولقد قدم الأمين العام نفسه تحليلا عميقا لهذا الموقف وأسبابه ، ويقدم تقريره السنوي وصفا دقيقا لتآكل سلطة هذه المنظمة . كما ان اقتراحاته لاستعادة سلطة الأمم المتحدة وقدرتها على العمل ذات أهمية حيوية وتحظى بالدعم التام من جانب حكومة بلادي .

ان قدرة نظام الأمن الجماعي على البقاء كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة هي مصدر قلق خاص للبلدان الصغيرة مثل تلك التي تتكون منها مجموعة دول الشمال . لذلك ، تابعت حكومة فنلندا بقلق متزايد الضعف التدريجي للأمم المتحدة في عالم يسوده التوتر والصراع . وفي بيان ألقته في منتصف آب/اغسطس الماضي باسم حكومة فنلندا ، أتمحت لي الفرصة للخوض باستفاضة في هذا الموضوع . ولقد نوقش هذا الأمر أيضا فيما بعد اجتماع وزراء خارجية دول الشمال في هلسنكي الذين وافقوا على أن يدرسوا فيما بينهم ومع الدول الأعضاء الأخرى ، التي تتشاطر هذا القلق ، السبل والوسائل لمعالجة الموقف . وان تأخذ في الاعتبار هذه المشاورات ، فاننا نزع العودة الى هذا الأمر بأسلوب أكثر تحديدا .

وفنلندا بصفتها بلدا صغيرا محايدا ، نشدت ووجدت الأمن ليس عن طريق الاعتداد على الأحلاف العسكرية بل عن طريق اتباع سياسة خارجية رسمت لابقائها خارج الصراعات والخلافات الدولية . ونحن لنا مصلحة كبرى في تعزيز تطوير نظام عالمي سلمي ورشيد قائم على أساس نظام الأمن الجماعي الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة . فلقد ورد في كلمات الأمين العام :

"وانا لم يوجد نظام من هذا القبيل ، لن يكون هناك دفاع أو طجأ تعول عليه البلدان الصغيرة والضعيفة . وانا لم يوجد نظام من هذا القبيل ، قد تتعثر جميع جهودنا

المجذولة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي التي تحتاج أيضا الى زخم جماعي خاص بها " . (A/37/1 ، ص ٥)

والأمين العام في تقريره السنوي ، يحذرننا من اننا قريبون بدرجة خطيرة من فوضى دولية جديدة . ففي حقيقة الأمر ، ان الفكرة العامة التي تدعو الى استخدام القوة لحل المشاكل الدولية تزداد رواجاً . لقد تمخضت الصراعات الاقليمية والمحلية عن حرب سافرة . فالتوتر الدولي يزداد ويتصاعد ، والعلاقات بين الدول العظمى تتدهور بصورة مستمرة . ولقد حلت المواجهة محل الحوار والتنافس قد تغلب على المصالحة . ان سباق التسلح يستمر ، والموارد الضرورية للغاية من أجل التخفيف من الفقر والجوع تبرد على تحسين أدوات الموت . وتتلاشى الثقة بامكانية التوصل الى تسوية سلمية للنزاعات . كما ان النظام الدولي الذي اقيم للحفاظ على السلم والأمن ولتعزيز التعاون الدولي معرض للخطر .

لقد وضعت هذه السنة نظام الأمم المتحدة للأمن موضع اختبار قاس ، ويتعين عليه أن يواجه هذا التحدي اذا أراد البقاء . ولقد اكتسب النزاع في الشرق الأوسط بعدا جديدا من العنف تضاعف من جراء الغزو الاسرائيلي للبنان . كما أدت مسألة جزر فوكلاند (جزر ماليفيناس) الى نزاع عسكري دموي . ولا تزال الحرب بين العراق وايران مستمرة ، مسببة الدمار والمعاناة . وبالإضافة الى ذلك ، فان المشاكل الملحة للوضع في الجنوب الافريقي ، وجنوب شرقي آسيا وامريكا الوسطى ، والصحراء الغربية والقرن الافريقي لم تحل بعد . وكل هذه المسائل لا تزال مصدر قلق مشروع للمجتمع الدولي ، ومع ذلك فقد تم تجاهل الأمم المتحدة أو دفعها بعيدا عن ذلك . وأغلقت قدرتها على تدبير الأزمات وتسوية المنازعات بطريقة سلمية .

فالأم المتحدة لم يستمع اليها ولم يوجد الا استعداد ضعيف للجوء لخدماتها . وفي أسوأ الاحوال تقابل سلطة الأمم المتحدة بالازدراء . ان اساءة استخدام الأمم المتحدة لتحقيق مصالح قصيرة النظر قد طغى على أهميتها لجميع الدول الأعضاء باعتبارها المنظمة العالمية الوحيدة التي تسعى الى ايجاد حلول سلمية تفاوضية للمشاكل العالمية .

لقد اقترح الأمين العام في تقريره السنوي اتخاذ اجراءات طموسة لوضع نهاية لاغمحلال سلطة الأمم المتحدة ولا تاحة فرصة العمل امامها واقترح كخطوة أولى ان تلزم الحكومات نفسها مرة أخرى باحترام الميثاق . وان يقوم مجلس الأمن بمراقبة الحالات الخطرة مراقبة فعالة وان يبدأ النقاش مع الأطراف المعنية عند الاقتضاء قبل ان تصل هذه الحالات الى حد الأزمة . ورأى ان من المهم والمفيد للمجلس ان يبحث من جديد اعادة النظر في ممارساته واجراءاته وتبسيطها بنفية اتخاذ اجراءات سريعة حاسمة في أوقات الأزمات . وناشد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ان يعيدوا تقييم التزاماتهم في هذا المجال ، وان ينجزوها على مستوى المسؤولية الرفيع المشار اليه في الميثاق . وبين انه يعترم استحداث قدرة اكبر وأكثر منهجية لتقصي الحقائق في مناطق النزاع المحتملة . وذلك بالتنسيق الوثيق مع مجلس الأمن . واقترح تعزيز سلطة عطيات صيانة السلم بتوفير الضمانات لها ، بما في ذلك الضمانات الصريحة باتخاذ تدابير دعم جماعية أو انفرادية . وان حكومة بلادي من ناحيتها تؤيد بكل قوة كل هذه التدابير التي يقترحها الأمين العام .

ان فنلندا تنتهج سياسة مستمرة تقوم على اتخاذ موقف توفيقى متزن في مختلف القضايا الخلافية في العالم . واننا نعتزم مواصلة هذه السياسة . نحن نؤمن ان فنلندا يمكن ان تساهم بصورة أفضل في البحث عن نظام عالمي عادل ودائم من خلال التزامها المستمر بسياسة الحياد التي تحول دون اتخاذها لمواقف في الصراعات بين الدول الكبرى . وقد مكنا هذا من المحافظة على جو من العلاقات الودية مع جميع الدول على اختلاف موقعها من الناحية الايدولوجية وأيا كان انتمائها الى التكتلات العسكرية ، ومن ثم من العمل لقضية المصالحة وايجاد حل للنزاعات بالطرق السلمية . ونحن نعتقد ان السندول المحايدة عليها التزام ليس فقط تجاه نفسها بل أيضا تجاه الجماعة الدولية ككل للتصرف بموضوعية ولكسب ثقة كافة الأطراف بحيث تتمكن من أداء الخدمات السلمية اللازمة لصالح السلم والأمن الدوليين .

ان الموقف في الشرق الأوسط ينظر اليه أحيانا على انه صراع اقليمي . وهذا المفهوم يقلل من الأهمية السياسية والاستراتيجية والاقتصادية الكبرى للمنطقة التي تجعل هذا الصراع يتجاوز حدود المنطقة . ان الموقف في الشرق الأوسط لا يزال يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . ان المخاطر التي ينطوي عليها عدم اقرار السلم في الشرق الأوسط ، قد أكدتها مرة أخرى الاحداث الاخيرة في لبنان . فلقد غزت اسرائيل واحتلت ، ولا تزال تحتل ، جزءا كبيرا من أراضي دولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة متعددة بذلك النداءات المتكررة لمجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل . ولقد شهدت مأساة لبنان تلك المذبحة التي راح ضحيتها مئات الأبرياء المدنيين في مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا . وقد عبرت حكومة فنلندا في ٢٠ أيلول / سبتمبر عن صدمتها العميقة تجاه تلك الحادثة المفجعة وقدمت دعما التام لقرار مجلس الأمن ٥٢١ (١٩٨٢) . لقد دخلت اسرائيل بيروت الغربية بهدف معلن ألا وهو الحفاظ على القانون والنظام في بيروت ، فلا يمكنها الآن ان تتصل من مسؤوليتها عما حدث هناك .

وفي الظروف الراهنة ، يتركز الاهتمام المباشر للمجتمع الدولي بصورة أساسية على أزمة لبنان . ومع ذلك فاننا ما نظرنا الى هذه الأزمة في نطاق أوسع ، سوف نجد انها ليست سوى نتيجة للموقف الذي لم يحل في الشرق الأوسط برمه . ومن وجهة نظرنا ، فان المبادئ الأساسية للتوصل لتسوية سلمية لا تزال قائمة . ان احتلال الأراضي بالقوة هو أمر غير مقبول ، ومن هنا فان على اسرائيل ان تنسحب من الأراضي التي احتلتها منذ ١٩٦٧ . كما انه من الملح بمكان ان يضمن حق اسرائيل وحق جميع دول المنطقة للعيش في سلم خلال حدود آمنة ومعترف بها . هذه المبادئ أيدها مجلس الأمن في قراره ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين لا يزال نرى أنهما أساسيان . بالاضافة الى ذلك ، فان الاستعدادات يجب ان تتخذ لقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حق في تقرير المصير . وهذا يفترض حق الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية كممثل لتطلعاتهم الوطنية ، في المشاركة في كافة المفاوضات التي تتعلق بمستقبلهم في اطار حل شامل في الشرق الأوسط .

لقد أعطت فنلندا دائما تأييدها لكل هذه الاقتراحات والرغبات التي تهدف لاجاد سلم شامل عادل ودائم في الشرق الأوسط . كما أننا أيدنا النهج المشترك للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في ١٩٧٧ ، وكامب ديفيد ومبادرات الاتحاد الأوروبي ومك المظكة العربية السعودية .

وفي هذا السياق ، فان مبادرة الرئيس ريغان والرئيس برجينييف واقترحات مؤتمر القمة العربي الأخير لها مغزى كبير . وبينما تتناول هذه المبادرات المشاكل من جوانب مختلفة فانها تشتمل على قاسم مشترك أعظم ألا وهو السعي لاجلال سلم في الشرق الأوسط من خلال المفاوضات ، كما أنها تتطوى على عدد من الأسس والعناصر المشتركة . واتساقا مع هذا النهج العام ، أيدت حكومة فنلندا مؤخرا طلبا آخر يفرضه الاحداث المساوية في لبنان وجه الى الأمين العام لممارسة نفوذه لعقد مؤتمر دولي حول مشكلة الشرق الأوسط .

وفي الجنوب الافريقي ، فان مشكلة ناميبيا لا تزال تطرح تحديا أساسيا لهذه المنظمة ، وبلادي تقيم علاقات صداقة عبر قرن من الزمان مع الشعب الناميبي . ان التزامها بتحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا قد تجلى في مبادراتنا وساهمتنا في محافظ الأمم المتحدة المختلفة . ولقد أصدرت محكمة العدل الدولية بناء على مبادرة فنلندية في ١٩٧١ فتواها التي خلصت فيها الى ان وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي . وكذلك فان صندوق الأمم المتحدة لناميبيا وبرنامج بناء دولة ناميبيا كانا نتاج مبادرتين لنا .

وفي الوقت الحالي ، فان التوصل الى حل مقبول دوليا لمشكلة ناميبيا هو أمر طح أكثر من أي وقت مضى . نحن نؤيد كافة الجهود الرامية الى ايجاد تسوية تقوم على التفاوض . ونرجوان يتمكن شعب ناميبيا من تقرير مستقبله من خلال انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة ، كما ورد في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولا تزال فنلندا على موقفها القائم على المساهمة في هدف تحقيق استقلال وحرية ناميبيا ليس فقط بالكلمات ولكن بالأفعال أيضا . ومن الطبيعي لذلك اننا بذلنا قصارى جهدنا لتنفيذ خطة الأمم المتحدة بجعل ناميبيا من المستفيدين الرئيسيين من مساعداتنا من أجل التنمية ، وبإبقاءنا على أهبة الاستعداد كتيبة لصون السلم جاهزة لتطبيق أي طلب من مجلس الأمن والاطراف المعنيين ان شاءوا الاستعانة بنا في هذا المجال .

ان التوتر الدولي يزد من حدة سباق التسلح ، بينما يغذى سباق التسلح التوتر . هذا هو

منطق الواقع العميت . فسباق التسلح يبدو وكأنه يتجاوز كافة الجهود التي تبذل للتحكم فيه . وان الزخم المتزايد المتواصل لسباق التسلح لا يفيد أحدا في نهاية المطاف . بل ان أبعاده التكنولوجية الجديدة قد تضر بالاستقرار الاستراتيجي العالمي على ما فيه حالها من بعد عن الكمال وهشوشة . ان سباق التسلح كتهديد لأمن الأمم كان هو الموضوع المسيطر عندما عقدت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في حزيران /يونيه العاضي وهي دورة أثارته درجة عالية جدا من الاهتمام العام .

ان القلق ازاء خطر الحرب النووية قد ادى الى تزايد نشاط الرأي العام ، وقد يكون من الخطأ أن نقل من مغزاه . ومع كل العمل والمساومات المكثفة فان الدورة الاستثنائية قد اخفقت في التوصل الى وثيقة مضمونية مقبولة من الجميع .

ان التقدم أو الافتقار الى التقدم في نزع السلاح تمليه الحقائق السياسية . وقد اظهرت السنوات القليلة الماضية كيف تسقط مفاوضات نزع السلاح فريسة للمواجهة السياسية . ومع ذلك ففي أوقات المواجهة تبد و مفاوضات نزع السلاح ذات طابع ملح من الناحيتين السياسية والعسكرية .

ومنذ ظهور الأسلحة النووية منذ أكثر من جيل مضى ، فان الترسانات النووية قد زادت في الحجم والتعقيد والطاقة التدميرية الى حد تجاوز أية اهداف متخيلة . ان استحداث الأسلحة النووية واقرارها اتضح انهما اكثر المجالات نشاطا في تقدم تكنولوجيا الأسلحة وكنتيجة نهائية فان هذا التقدم يمكن ان يؤدي الى قلقة الاستقرار الاستراتيجي العالمي ، وهو أمر له آثار لا يمكن حسابها . ومما يدعو الى الانزعاج بنفس الدرجة ان تطوير التكنولوجيا العسكرية من المحتمل ان يؤدي الى تعقيد أية محاولات مستقبلية للحد من سباق التسلح ، وسيكون اكثر صعوبة الاتفاق على أية اسلحة ينبغي الحد منها وكيفية اتمام ذلك .

ان الدولتين النوويتين العظميين ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، تتحملان المسؤولية الرئيسية عن كبح جماح سباق التسلح النووي . ولقد اعترفنا بتلك المسؤولية بقيامهما بعملية مفاوضات سولت في اوائل السبعينات . ولقد اوضحت الاتفاقات التي تم التوصل اليها جهودا محدودة ، وان كانت ذات مغزى ، تجاه كبح جماح سباق التسلح وخفض خطر الحرب النووية وعلاوة على ذلك ، فان استمرار الحوار في حد ذاته يعد تدبيرا حيويا للرقابة على الأسلحة وله قيمته السياسية . لذلك فان حكومة فنلندا رحبت باستئناف الحوار الاستراتيجي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في حزيران / يونيه الماضي . ومن الواضح ان المفاوضات ستكون طويلة وشاقة . ومع هذا فان الهدف ينبغي ان يكون خفضا ملحوظا من الناحيتين الكمية والنوعية في الترسانات النووية .

ان الأسلحة النووية تشكل مصدر قلق عميق خاصة لدى أم أوروبا وهي القارة التي تتضمن اشد تركيزات الأسلحة فتكا . ومن الضرورة الملحة بالنسبة الى أوروبا ان يتم التوصل الى نتائج ملموسة وشاملة في محادثات جنيف بشأن الأسلحة النووية . ان الهدف ينبغي أن يكون ازالة خطر الأسلحة النووية المنتشرة أو المحدد لها أن تنتشر .

ان لجنة نزع السلاح لم تتوصل في السنوات القليلة الماضية الى نتائج ملموسة في شكل مشروعات معاهدات بشأن الحد من الأسلحة . وهذا أمر يؤسف له . ان لجنة نزع السلاح بوصفها الهيئة الرئيسية لجهاز نزع السلاح في الأمم المتحدة يجب ان تكثف اعمالها . ان جدول أعمالها يعكس الأولويات المتفق عليها في مسائل نزع السلاح : أمن الدول غير النووية ، حظر وتدمير الأسلحة الكيميائية ، وقف جميع التجارب النووية . ان فنلندا مستعدة لمواصلة تقديم كل اسهام ممكن في هذا العمل .

وفي فترة ما بعد الحرب ، ان المنطقة النوردية لم تتأثر الى حد كبير بالتوتر الدولي . ان الأمن في بيئتنا يتسم بالاستقرار ، وان عدم تواجد الأسلحة النووية في المنطقة هو سمة هامة لهذا الموقف ، وهو اساس لفكرة اقامة منطقة نوردية خالية من الأسلحة النووية . ان فنلندا ستواصل متابعة هذه الفكرة . وكما أكد رئيس فنلندا الدكتور مونوكوفيستوفان اتخاذ هذا التدبير من جانب البلدان النوردية سيؤدي الى دعم الأمن الاقليمي . ان موضوع هذه المنطقة قد نوقش بين الحكومات النوردية في مختلف المحافل وآخرها اجتماع وزراء الخارجية في آب/اغسطس الماضي . ولقد وافق الوزراء على ابقاء الاتصال فيما بينهم بشأن هذا الموضوع . ونظرا لاهتمامنا بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية فمن الطبيعي ان فنلندا قد اتخذت منذ ثمان سنوات مضت مبادرة في الأمم المتحدة للقيام بدراسة شاملة لموضوع المناطق الخالية من الأسلحة النووية . ومنذ القيام بهذه الدراسة ، تحقق تقدم في الترتيبات من أجل المناطق الخالية من الأسلحة النووية ، وتشير افكار جديدة محددة تتوخى اقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف الاقاليم الى الحاجة الى استكمال هذه الدراسة الشاملة لتعكس

الحقائق الجديدة . ويمكن ان يؤدي هذا الى تسهيل اقامة هذه المناطق ، وبذلك نتقدم في مجال الحد من الأسلحة النووية . وقد اقترحت فنلندا دراسة مستكملة خلال الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، وستابع هذا الاقتراح خلال الدورة العادية الحالية .

ان انتشار الأسلحة النووية فيه تهديد لجميع الدول ، نووية أو غير نووية على السواء . وهو يمثل خطورة خاصة في المناطق التي يتعرض فيها السلم والأمن الدوليان فعلا للخطر . ان معاهدة عدم الانتشار تظل أفضل اداة لمواجهة هذا التهديد وطالما أن بعض الأمم مازالت تتحفظ على المعاهدة وترفض قبول الضمانات الدولية بالنسبة الى جميع انشطته النووية ، فان الشك في نواياها يكون له ما يبرره . وهذا يعوق أيضا التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وما يتضمنه ذلك من مزايا ينبغي أن تحصل جميع الأمم على نصيب متساوي منها . وفي هذا الصدد ، اننا نعلق اهتماما كبيرا على مؤتمر الأمم المتحدة القادم بشأن دعم التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وبينما تمثل الأسلحة النووية تهديدا رهيبا ، فان هذا ينبغي ألا يحجب مشكلة الأسلحة التقليدية . ان السلاح التقليدي لا يمثل تهديدا فحسب ، بل انه يستخدم يوميا كأداة للموت والدمار . لذلك فان الجهود من أجل نزع السلاح التقليدي والسيطرة على نقل الأسلحة ينبغي أن تدعم على الصعيدين العالمي والاقليمي . ان نتائج محادثات فيينا بشأن خفض القوى في اوربوا الوسطى مازالت ملحة .

ان الدول الأطراف في المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في اوربوا ينبغي ان تبذل كل جهد للتوصل الى قرار لعقد مؤتمر بشأن تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في اوربوا كما تقرر في اجتماع المتابعة للمؤتمر المعني بالأمن والتعاون في مدريد . ان التوصل الى نتيجة ناجحة لاجتماع مدريد الذي بدأ منذ عامين مضيا هو أمر له أهمية بالغة في الموقف الدولي الحاضر . ان الجهود المستمرة لهذا الاجتماع والنتائج التي أمكن تحقيقها حتى

الآن هي برهان على الاحساس الجاد بالحاجة الى المحافظة على هذه العملية ذاتها من أجل انعاش ودعم الاسهام في مجال الانفراج في اوروبا . ان التحقيق لنتيجة ناجحة لاجتماع مدريد لن يكون له أثر ايجابي على العلاقات بين الدول الاوروبية فحسب ولكن سيكون له أثر أيضا على الموقف الدولي بأسره .

ان ميثاق الأمم المتحدة قد كرس الاحترام والدعم لحقوق الانسان كأحد المبادئ الرئيسية للمنظمة . وكما ورد في عبارات الديباجة ، ان احترام حقوق الانسان يتساوى في الاحاح مع انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب . ان الامم المتحدة قد انتجت مجموعة كبيرة من التشريعات الدولية فيما يتعلق بحقوق الانسان ، ومع ذلك فان تنفيذ هذه الحقوق والحريات مازال ناقصا وبشكل يؤسف له . ان انتهاكات حقوق الانسان هي القاعدة وليست حالة استثنائية ، رغم ان جميع الدول الاعضاء قد تعهدت بالتزام رسمي بدعم واحترام حقوق الانسان . ان احترام حقوق الانسان ليس امرا اختياريا بل هو امر واجب . ان حقوق الانسان لا تعتمد على اعتبارات سياسية أو ايدولوجية .

ان آراء الفنلنديين وقيمهم في مجال حقوق الانسان معروفة تماما ، انها تعتمد على المفهوم النوردي للحرية والتضامن والعدل . وبينما نعتقد اعتقادا جازما بصلاحيته هذه المعتقدات الأساسية فاننا ندرك ان العمل الدولي في هذا المجال يمكن ان يتم على أفضل وجه على اساس معايير السلوك المشتركة المقبولة ، وليس من المفيد ان تكون هناك محاولات لكسب تفرض دولة مجموعة من القيم على دولة أخرى .

ولذلك فان الجهود نحو ايجاد أساس مشترك لها أهمية رئيسية . ونعتقد بالاجماع بأن ثمة مهمة صعبة تقع على عاتق كافة البلدان لتشجيع وتطبيق حقوق الانسان ، على المستويين الوطني والدولي . والنجاح في هذه المهمة سيساعد في تعزيز كلمة القانون وقامة نظام عالمي دائم يستند الى السلم والأمن . ومن هذا المنطلق تشارك فنلندا في لجنة حقوق الانسان بصفتها ممثلة للبلدان الاسكندنافية .

ان محنة العدد المتزايد من اللاجئين والأشخاص المشردين الفارين من الحروب ، والقمع والاضطهاد هي شاهد على الجانب الخطير لانتهاكات حقوق الانسان . وتدفع اللاجئين يوضع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أمام أشد المشاكل الانسانية ، والقانونية والسياسية الحاحا . ان رد فعل المجتمع الدولي على مأساة الهجرة الجماعية الواسعة النطاق لا يمكن أن يكون مقصورا على الناحية الانسانية فقط ولكنه يجب أن يشمل المشكلة من جميع جوانبها ، بط في ذلك الأسباب الكامنة وراءها . وتلاحظ حكومة فنلندا بارتياح اعتماد الاتفاقية الجديدة لقانون البحار في الربيع الماضي من جانب الغالبية الساحقة للدول ، بالرغم من عدم التوصل الى التوافق التام في الآراء . ومن الواضح ان القبول العام لهذه الاتفاقية التي يمكن أن تكون أهم صك قانوني تم التوصل اليه في هذا القرن ، لا شك فيه . ولذلك فانه من المهم أن تحظى اتفاقية قانون البحار بانضمام أكبر عدد ممكن من الدول لتحقيق أهدافها بما يتفق مع القرار ٢٧٤٩ (د - ٢٥) ، ما يسمى باعلان الجاهز الذي اعتمده الجمعية العامة في عام ١٩٧٠ . ولا ييجاد لنظام مرض يحكم محيطات العالم سيقتل بشكل كبير امكانات نشوء النزاعات بين الدول ويعزز دور الأمم المتحدة في التدوين والتطوير التدريجي للقانون الدولي في ميادين أخرى للمساعي البشرية أيضا .

وقد استعرض الأمين العام في تقريره الانتباه الى الأزمة في النظام المتعدد الأطراف . وتحليله ينطبق أيضا على التعاون الاقتصادي الدولي . وانعدام الثقة في آلية المفاوضات المتعددة الأطراف ، وازدياد اللجوء الى الاجراءات الثنائية في ميدان التجارة وتناقص المساعدات المالية للمؤسسات الانمائية المتعددة الأطراف كل هذه تشير الى تلك العطية في النظام المتعدد الأطراف .

والتأخير المطول في الشروع في جولة عالمية من المفاوضات بشأن التعاون والتنمية الاقتصادية بين الدوليين يشكل مثالا على ذلك . ومع ذلك ، ان توجد الأبعاد العالمية للكثير من الصعوبات الحالية التي تؤثر على الاقتصادات الوطنية ، ينبغي أن تحظى الجهود العالمية لمعالجة هذه الصعوبات بالمساعدة العامة . ان هذه الجولة العالمية المتوخاة من المفاوضات يجب ألا تحول دون اتخاذ اجراءات علاجية ملحة . ويجب أن تجرى المفاوضات في مختلف المحافل الاقتصادية وأن تستخدم بصورة تامة كل المؤسسات المتعددة الأطراف .

وان النزعة الى اللجوء الى الاجراءات التجارية الثنائية كوسيلة للتغلب على المشاكل الهيكلية في الاقتصاد العالمي تسبب القلق الخطير . هو صف بلدى يتبع نظام الاقتصاد التسويقي الغربي الذي يعتمد بشكل قوى على التجارة الدولية ، فقد تأثر بهذه التطورات ، وتأمل بصدق أن الاجتماع الوزاري المقبل لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة سوف يعزز التصميم على ابقاء على نظام تجارى متعدد الأطراف وحر ومنفتح ، ومقاومة الضغوط الحثائية . ويمكن للمؤتمر السادس للأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي سيعقد في الربيع المقبل من جانبه أن يعطي دفعة جديدة للحوار بين الشمال والجنوب ، ذلك الحوار الذي تنقصه الحركة في الوقت الحالي .

وان حدة مشاكل السيولة التي تواجهها العديد من البلدان النامية هي موضوع خطير ليس فقط بالنسبة لتلك البلدان ولكن بالنسبة للتجارة العالمية بمجموعها . وان البلدان النامية نتيجة لمشاكلها المتعلقة برفع الديون المترتبة عليها ، لجأت الى سياسات تخفيض النمو . ولقد عانت أشد تلك البلدان فقرا بشكل خاص أكبر المعاناة . ويحق لها الاهتمام الخاص واتخاذ الاجراءات من جانب المجتمع الدولي . ان المؤسسات الانمائية المتعددة الأطراف تسهم في التوزيع الجغرافي العادل للمساعدات ، آخذة في الاعتبار بصورة خاصة احتياجات أكثر البلدان فقرا . ويجب أن تؤهل هذه المؤسسات بالموارد الضرورية . ولا يمكن ضمان ذلك الا عن طريق عكس اتجاه تناقص المساعدات الانمائية الرسمية بصفة عامة والمعونة المتعددة الأطراف بصفة خاصة .

وستواصل فنلندا تقديم دعمها القوي لأنشطة التنمية المتعددة الأطراف . وفي سياساتنا الانمائية قد ركزنا كمادتنا على أكثر البلدان فقرا . وقد أخذت فنلندا على عاتقها أن تخصص ٣٠ في المائة على الأقل من مساعداتها الثنائية لأقل البلدان نموا ، تشيا مع البرنامج الذي اعتمد في مؤتمر

باريس المعني بأقل البلدان نموا في العام الماضي . وقد أكدنا باستمرار أيضا على القيمة والدور الفريد لبرامج الأمم المتحدة التي تهدف الى تنمية الموارد البشرية . وبهذه الروح ، تفتح حكومتنا زيادة المساعدة التي تقدمها فنلندا في عام ١٩٨٣ لبرنامج الأمم المتحدة الانطائي بنسبة ١٤ في المائة مرة أخرى ومضاعفة مساعدتنا لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة .

وفي هذه المناسبة ، أود أن أؤكد عزم الحكومة الفنلندية على الاستمرار في النمو السريع لبرنامج مساعدتنا الدولي . وقد وصلت فنلندا هذا العام الى تحقيق خططها المتوسطة الأجل لمضاعفة حصتها في اجلالي الناتج القومي لمساعدة التنمية الرسمية التي عاهدنا أنفسنا على تحقيقها منذ خمسة أعوام مضت . وان الميزانية المقترحة لعام ١٩٨٣ تتضمن زيادات أخرى لمخصصات المساعدة بنسبة ٢٨ في المائة . وهذا يعني بأننا نشي قدما للوصول الى هدف الأمم المتحدة وهو ٠.٧ في المائة ، قبل نهاية هذا العقد .

وفي حين أن حقائق الحالة الدولية الراهنة لا تبدو مشجعة ، ينبغي أن يزيدنا هذا ادراكا لواجباتنا بصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة . ان الأمم المتحدة هي الأداة الرئيسية المتاحة للمجتمع الدولي لحفظ السلم والأمن الدوليين . وهي المحفل العالمي الوحيد الذي يمكن لدول العالم فيه أن توحد جهودها لتحقيق ذلك الهدف . وليس ميثاق الأمم المتحدة مجرد تعبير عن تطلعات المجتمع الدولي ؛ بل هو صك ملزم قانونيا يتيح للدول ، كبيرها وصغيرها ، مدونة مقبولة لقواعد ادارة العلاقات فيما بينها . وتتجاوز هذه الالتزامات اعتبارات النفعية السياسية التي تؤدي في كثير من الأحيان الى انتهاكها ، وقد أثبتت الأمم المتحدة ، أثناء وجودها ، جدواها كأداة للحؤول دون نشوب الخلافات والمساعدة على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، ولتعزيز حكم القانون والنهوض بحقوق الانسان والتنمية الاقتصادية كطريق لتيح لها الفرصة لتقوم بذلك . ولهذا تظل فنلندا ملتزمة بالأمم المتحدة بوصفها الأداة الرئيسية لحفظ السلم والأمن الدوليين ولتلافي الغرض الوشيك التي يحذرنا منها الأمين العام .

السيد جوهانسون (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنعقد هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت أصبح فيه الموقف الدولي أكثر خطورة من أى وقت مضى ، من منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وانشاء هذه المنظمة ، ان كمية الأسلحة أكبر وأشد تدميرا ، والجوع أكثر قسوة ، ولعنة البطالة أبعد مدى من أى وقت مضى في تاريخ هذه المنظمة .
ومما لاشك فيه أننا حققنا بعض المكاسب التي لا يجب أن ننساها . لآ أن ما هو أشد سطوعا الحالات التي كان فيها النجاح محدودا أو التي لم يتم فيها تحقيق أية نتائج على الاطلاق . وفي نيتي أن أعالج بعض هذه الجوانب هنا .

عندما تناولت الكلمة في شهر أيلول / سبتمبر الماضي في الجمعية العامة أشرت الى عدد من الأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان . وقد قارنت بين الكلمات والفعال . وخلال السنة المنصرمة شاهدنا تدهورا متواعلا لاحترام ما جاء في هذيه الميثاقين في مناطق كثيرة من العالم . ومن بين أشد الأحداث خطورة الأحداث في الشرق الأوسط وفي بولندا رغم أنها مختلفة بطبيعتها . ومع الأسف انه يمكننا أن نذكر عددا آخر من الأمثلة .

ان الأمين العام في تقريره حول أعمال المنظمة قد أثار مسألة تهمنا الى درجة كبيرة ، وهي الافتقار المتزايد الى احترام قرارات مجلس الأمن . وانني متفق مع الأمين العام عندما يحذرنا بأننا قريبون بصورة خطيرة من حدوث فوضى دولية . ان بنية المنظمة وخاصة حق اسنخدام النقض ، قد شكلت مصدر قوتها وضعفها في نفس الوقت . ان ادخال التعديلات على البنية الأساسية يمكن أن يؤدي الى انهيار المنظمة وبالتالي ، انني لا أعتبر مثل هذه التغييرات خاضعة للمناقشات . ومن الواضح أن قدرة الأمم المتحدة على النهوض بالتسوية السلمية للنزاعات غير موجودة في الحقيقة عند ما نرى دولة لديها الحق في الغيتو ان مصالحها المباشرة أو غير المباشرة مهددة من جانب اجراءات هذه المنظمة . ان مثل هذه الأوضاع تتكرر بصورة متزايدة . وان بعض الدول الأخرى تميل الى الاعتقاد بأنها قادرة على أن تتحدى قرارات مجلس الأمن الصادرة بالاجماع وهي على يقين من أن وحيدة الهدف في المنظمة لن تؤدي الى الانتقال من الكلام الى العمل . وعلينا أن نغير هذا الاتجاه . ولن نحقق ذلك بتعديل ميثاق الأمم المتحدة ولكن عن طريق توعية الأمم بصورة متزايدة بأخطار استمرار مثل هذه التطورات على السلم العالمي .

وفي الاجتماع الأخير لوزراء خارجية الدول الاسكندنافية فقد أكدنا مساندة بلداننا للأمم المتحدة وللإجراءات التي تهدف إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ الميثاق فيما يتعلق باحترام وحدة الأراضي والاستقلال السياسي لجميع الدول. وفي هذا السياق وجهنا نداءً إلى كل الدول بأن تحترم القواعد المقبولة دولياً التي تحكم العلاقات فيما بين الدول. وأعلننا أن البلدان الاسكندنافية سوف تواصل العمل من أجل تدعيم الأمم المتحدة بصفتها منظمة عالمية مكرسة للسلم. وفضلاً عن ذلك فإن الوزراء قد اتفقوا على الحاجة إلى أن يبحثوا ويناقشوا مع دول أخرى التدابير التي من شأنها أن تعززاً مبادرات عمل المنظمة في حالات النزاعات والأزمات. وأستعري انتباهكم إلى البيانات التي صرح بها وزراء خارجية البلدان الاسكندنافية وأن أكرر النداء الوارد فيها.

إن الموقف في الشرق الأوسط مدرج في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ إنشاء هذه المنظمة. ومع ذلك فإننا لا زلنا نبحث عن الحل السلمي لهذه النزاعات التي تسم الجوف وتسبب المعاناة والموت لسكان هذه المنطقة. وقد بلغت هذه المسألة ذروتها بالمجزرة التي تمت في مخيمات اللاجئين ببيروت في بداية هذا الشهر. وإن جميع أولئك الذين يريدون ضمان احترام ميثاق هـ هذه المنظمة عليهم أن يصرحوا على إجراء تحقيق مستقل في هذه الجريمة بأسرع ما يمكن.

إن غزو إسرائيل للبنان هو حلقة أخرى من حلقات تاريخ من الانتقامات في الشرق الأوسط وفي الوقت نفسه فإنه يعطينا مثلاً مأساوياً على ازدياد قرارات مجلس الأمن ما أشرت إليه آنفاً. إنني أؤيد قرارات المنظمة التي تندد بغزو لبنان واحتلاله من جانب إسرائيل ورفض إسرائيل الالتزام بقرارات مجلس الأمن. إن هذا السلوك يزيد من صعوبة التوصل إلى حل شامل ودائم للنزاعات في المنطقة. ويجب أن يقوم مثل ذلك الحل على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لمجلس الأمن ويجب أن يضمن الحفاظ على أمن جميع الدول في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل، ويضمن العدالة لجميع الشعوب، بما في ذلك الفلسطينيين. وفي هذا الصدد أود أن أؤكد بصورة خاصة على ضرورة تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين عن طريق ممارسة حقهم في تقرير المصير، بما في ذلك حقهم في المشاركة في المفاوضات المتعلقة بمستقبلهم.

انني أرحب بالمقترحات الخاصة بحل المشكلات الرئيسية في الشرق الأوسط التي اقترحها
رئيس الولايات المتحدة ومؤترقة القادة العرب . ولكن لم يحن الوقت للتنبؤ بأن هذه المقترحات
يمكن أن تصلح أساسا للمفاوضات بين جميع الأطراف المعنية ولكنني آمل باخلاص أن تكون كذلك .
ان عددا كبيرا من العناصر في هذه المقترحات جديرة بمزيد من الدراسة .

أود أن أتناول باختصار عددا من المسائل الأخرى التي تعتبر أمثلة صارخة على تجاهل مبادئ المساواة والسيادة والاستقلال السياسي لجميع الدول . ان هذه المبادئ ينبغي احترامها ، علا بميثاق الأمم المتحدة ، ولكن يتم تجاهلها في الواقع عندما تعتقد الدول الأكثر قوة أنها بهذه الطريقة تستطيع أن تخدم مصالحها على نحو أفضل .

ان الموقف في أفغانستان لم يتحسن منذ اجتماعنا هنا منذ عام مضى . ان الاحتلال العسكري مازال مستمرا منذ ثلاث سنوات تقريبا . وماتزال الجهود مستمرة لا خضاع الشعب بالقوة واجباره على الاستسلام للموقف ولكن بدون نجاح أن قرارات الأمم المتحدة المتكررة يتم تجاهلها . ونفس الشيء ينطبق ، في معظمه ، على كمبوتشيا التي مزقتها الحرب .

ومنذ أكثر من عامين قليلا انتشرت موجات جديدة من الحرية في المجتمع البولندي . لقد أراد الشعب البولندي أن يكون له صوت أقوى في الشؤون الخاصة به . وقد تم الاتفاق مع السلطات على تخفيف طفيف في الضوابط الرقابية وعلى السماح بإنشاء نقابات عمال حرة ، الا أن هذه الاتجاهات نحو الحرية لم تعش طويلا فقد وضع نهاية لها فرض الأحكام العرفية في ١٣ كانون الاول / ديسمبر من عام ١٩٨١ .

ان قائمة الاوضاع المماثلة قد تكون طويلة ، ان يعاني الكثير من الدول من الاستبداد والقمع ويجرى فيها تجاهل مبادئ الميثاق .

وبينما تتكرر مثل هذه المواقف على فترات قصيرة فانه من الصعب صعوبة بالغة تقليل التوتر في العلاقات الدولية والمشروع في اتخاذ تدابير فعالة واقعية لتشجيع السلم والأمن وصونهما طبقا للأهداف الأساسية لمنظمتنا . ان اتخاذ مثل هذه التدابير ضروري الآن حقا .

ان كمية السلاح أصبحت أكبر مما كانت عليه بكثير وهي تهدد العالم بشكل أكبر مما كانت تهدده في أي وقت مضى ؛ ومع ذلك ما يزال سباق التسلح الجنوني مستمرا . ولا شك أن مناقشة تحديد من هو الأكثر قوة تحتاج الى وقت طويل الى ما لانهاية . ومن المحتمل ألا تحسم مثل هذه المناقشة مالم يحدث الشيء غير المتوقع وهو أن تضع الدول الكبرى الأمر للاختبار . ومن المستبعد أن يظل عدد كبير على قيد الحياة للحكم على النتيجة ، كما ان الفائز لن يكون في مركز أفضل من المهزوم . ان استعمال

أسلحة التدمير الجماعي يمكن أن يؤدي في أي وقت إلى التدمير الكامل للبشرية . وتحمل الدول النووية عبئا ثقيلا . وهي مسؤولة بالفعل عن مصير العالم .

لا يوجد سوى خيار واحد أمام البشرية . ان البديل الوحيد الذي يمكن أن يحول دون تدمير البشرية ، عاجلا أم آجلا ، هو التوصل الى اتفاقات حقيقية فعالة لتخفيض الأسلحة كخطوة أولى فسي الطريق الطويل المؤدى الى نزع السلاح الكامل الذي ينبغي أن يكون ، بل يجب أن يكون ، رؤيا هؤلاء الذين يؤمنون بالمبادئ السامية للميثاق .

ان المطالبة بالقيام باجراءات واقعية من أجل نزع السلاح هي الآن على درجة من الاحراج لم نشهد لها منذ وقت طويل . وفي ضوء هذا يؤسفنا أن نقر بأن الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح التي عقدت في هذا الصيف لم تسفر ، من الناحية العملية ، عن أي شيء . ومن ثم يجب علينا أن نأمل ونثق بإمكان تحقيق نتائج محددة في المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الخاصة بتخفيض المخزون من بعض الانماط الاساسية للأسلحة النووية ، في المفاوضات الخاصة بالخفض المتبادل المتوازن للقوات وفي أعمال لجنة نزع السلاح وكذلك ، بالطبع ، في مؤتمر مدريد الخاص بالأمن والتعاون في أوروبا ، وذلك اذا تمخض هذا المؤتمر عن اتفاق حول عقد مؤتمر بشأن تدابير بناء الثقة ونزع السلاح في أوروبا . ويجب أن يؤسس تنفيذ نزع السلاح على قاعدة المعاملة بالمثل . وأي شيء آخر سيكون غير واقعي وبلا مبرر . ان الهدف يجب أن يكون تحقيق التوازن ، ليس التوازن القائم على الرعب وانما التوازن القائم على تخفيض الأسلحة ، لا على زيادتها .

ووصفي ممثلا لاحدى الدول الجزرية التي تعتمد في بقائها على الموارد الحية للبحر اجد لزاما علي أن أعبر عن القلق البالغ ازاء المعدات العسكرية المتزايدة الموجودة في المحيطات ، وخصوصا اساطيل الفواصات المعززة المزودة بالأسلحة النووية . وحتى في اوقات السلم ان حدوث حادث في ظروف سيئة يمكن أن يؤدي الى تدمير الأساس الاقتصادي لهذه الدول الجزرية . لذلك اود أن أركز على أن رد الفعل السليم على معارضة شعوب أوروبا القارية وأمريكا لزيادة عدد الصواريخ النووية في بلدانها لن يعني نقل هذه الأسلحة الى المحيطات ، بل تخفيضا حقيقيا فيها . وبهذا فقط يمكن تقليل التهديد الذي تفرضه مثل هذه الأسلحة .

وفيما يتعلق بقانون البحار ، فاني أناشد تلك البلدان التي ما زالت غير مستعدة للانضمام الى الاتفاقية ، أن تعيد النظر في موقفها ، ان مشاركة جميع الدول في اتفاقية قانون البحار الجديدة تهيئ تفادى الخلافات الشديدة بين الدول منفردة بشأن مختلف قضايا قانون البحار . وبذلك نكون قد حققنا خطوة هامة صوب التشكيل العالمي الذي نتطلع اليه في الميثاق .

لقد حدثتكم في بداية كلمتي عن الدول وعلاقتها بعضها ببعض وعن انعدام الاحترام الذي طالما يتجلى في تلك العلاقات . والحقيقة هي انه في كثير من الاحيان يصبح الانسان الفرد ضحية هذه الاوضاع وان كان ذلك باسم حماية مصالح دولة ضد دولة أخرى . ولكن احترام الفرد وحقوق الانسان هو مسؤولية كل دولة - لا بل انه التزام قبلته جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة . وهذا الالتزام للاسف لم يستجب له عدد كبير من الحكومات التي تمثل هنا مواطنيها . بل وان ذلك صحيح بالنسبة لكثير من الحكومات التي تفسي بالتزاماتها الدولية في مجالات أخرى .

وعندما أتحدث عن حقوق الانسان ، اضمنها حق كل فرد من البشري الحصول على نصيب عادل من موارد العالم . فحقوق الانسان الاخرى قليلة الاهمية بالنسبة لاولئك الذين لا توقع لهم الا الجوع . وعليه ينبغي أن يكون احد الاهداف الرئيسية لمنظمتنا أن تعمل على ضمان حصول كل طفل يولد في العالم على القدر الكافي من الغذاء والعناية الصحية والتعليم ، بما يتناسب مع قدرته . وربما وجب أن تكون شعارات هذه الدورة للجمعية العامة التقليل من الجوع ، وخفض النفقات العسكرية ، والمزيد من احترام الالتزامات الدولية .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا الى آخر متحدث

في هذه الجلسة المسائية ، فيما يخص المناقشة العامة .

أدعو الآن ممثل ايران ، الذي يرغب في ممارسة حقه في الرد . وأود أن أذكره

بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١ / ٣٤ فان الكلمات المطلقة ممارسة لحق الرد يجب أن لا تتجاوز فترة ١٠ دقائق وعلى الممثلين القاها من مقاعد هم .

السيد رجائي خراساني (ايران) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استشهد

بالآية ٣٦ من السورة : ١٧ من القرآن الكريم

(وتكلم بالعربية) :

" ولا تقف ما ليس لك به علم ، ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان

عنه مسؤولا " (قرآن كريم ١٧ : ٣٦)

(ثم واصل كلامه بالانكليزية) :

في البيان الذي أدلى به وزير خارجية النرويج أمام الدورة السابعة والثلاثين للجمعية اشار الى ما أسماه بانتهاكات خطيرة لحقوق الانسان في ايران . ويرفض وفد بلادي ، فسي ممارسته حقه في الرد ، ادعاءات وزير خارجية النرويج رفضا باتا ، وسوف يتصدى وفد بلادي بالتفصيل لهذه الادعاءات في اللجان المختصة اثناء هذه الدورة . وأود أن أقول فقط بضعة كلمات توضيحية .

ان الثورة التي أطاحت بنظام الشاه الشرس ، وهددت المصالح الحيوية للـدول الامبريالية وحلفائها ، التي طالما ساندت نظام الشاه ، رغم انتهاكاته الثابتة لحقوق الانسان كانت ثورة اسلامية ، استوحى تعاليم الاسلام ، وتجاهد لتطبيق المبادئ القانونية والاجتماعية والسياسية للعقيدة الاسلامية ، في ايران حرة في عهد ما بعد الثورة .

وبالتالي ، فان دستورنا يقوم على التعاليم الالهية للاسلام ، وتحاول حكومتنا أن تتصرف وفقا لنظام سياسي اسلامي ، وتتحول محاكنا الى محاكم اسلامية . ونعتقد أن الاحكام الواردة في ميثاق الامم المتحدة أو في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ليس فيها ما يحظر على الدول الأعضاء تصريف شؤونها وفقا للقوانين الدينية الالهية . ونعتبر هذه المحاولات العقيمة التي ترمي الى تشويه سمعة النظام القانوني الاسلامي وفرض مدونة قانونية غريبة علمانية على شعبنا المسلم ، انتهاكا لحقوق شعبنا في اختيار دينه ونظامه القانوني والسياسي على السواء .

وليست هذه المرة الاولى ، وبالتأكيد لن تكون المرة الاخيرة ، التي يقوم فيها الامبرياليون الغربيون بمحاولة تشويه سمعة ثورتنا ، مستندين الى ادعاءات لا أساس لها بوجود اضطهاد ديني في الجمهورية الاسلامية الايرانية . وقد أعلنت حكومتي مرارا بأنه لم يتم اضطهاد أو سجن أي شخص بسبب أفكاره ومعتقداته السياسية أو الدينية ومع ذلك يتوجب علي أن أضيف أن شعبنا لم يقرر حرية العقيدة لارضاء الأجهزة والمحافل الدولية ، وإنما هي مظهر لالتزامه بالتعاليم الالهية للقرآن الكريم . وقد ورد في سورة البقرة :

(وتكلم بالعربية)

" لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ، فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها " (القرآن الكريم ٢ : ٢٥٦)

(ثم واصل التحدث بالعربية)

وفيما يتعلق بادعاءات ممارسة التعذيب في الجمهورية الاسلامية ، أود أن ألفت نظر وزير خارجية النرويج الى تقارير ممثلي اللجنة الدولية للصليب الاحمر الذين زاروا ايران عدة مرات . وأود باخلاص أن أدعوه الى دراسة نظامنا القانوني الاسلامي ولو بايجاز ، قبل محاولة اتهام بلادى بتنفيذ اعدامات تعسفية ، حتى لا تصدر بياناته أمام هذه الجمعية عن جهل تام .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٠